تحديات الانتفاضات العربية

ملفّ من إعداد: سماح إدريس، وياسين الحاج صالح، ومنصورة عز الدين

المشاركون
(ألفبائيًا)

- إيّاد العبدالله
- بكر صدقي
- جمال واكيم
- حازم حسني
- راتب شعبو
- زياد حافظ
- ماجد كيالي
- محمد ديبو

ما إنْ هرب زين العابدين بن عليّ بعد أربعة أسابيع من الانتفاضة التونسيّة حتى أخذتْ تونس تواجه تحدّيات إعادة بناء الحياة السياسيّة على أسس أكثر ديمقراطيّةً واستجابةً لتطلّعات الشعب التونسيّ كلّه. ومثل ذلك في مصر منذ سقوط مبارك وأسرته. تُرى، كيف يمكن دمجُ الإسلاميين في النظام السياسيّ من دون أن يهيمنوا عليه، أيْ من دون تجديد النظامين السابقين بعد تبديل القناع الإيديولوجيّ وحده؟ وكيف يمكن تحسينُ مقدرات مواقع الفئات الأكثر حرمانًا بحيث تستفيد من التغيير السياسيّ وتمسي معنيّةً بالديمقراطيّة؟ وأيّ ترتيب للعلاقات مع القوى الدوليّة، الغربيّة وغيرها، بما يصون الاستقلالَ الوطنيّ ويضمن دورًا فاعلاً في المحيط العربيّ؟

ويثير الوضعُ الليبيّ أسئلةً عن فرص بناء ليبيا جديدة تضمن حريّات الليبيين وحقوقَهم، بينما ستكون لقوى الناتو كلمةٌ في شؤون البلاد. وكيف يمكن عزلُ العامل القبليّ أو إضعافُ تأثيره في السلطة العموميّة؟ وهل يمكن دمجُ الإسلاميين في النظام السياسيّ الليبيّ الجديد؟ وهال ستكون لليبيين فرصٌ أفضل في السيطرة على ثروتهم النفطيّة مما كان عليه الأمرُ في أيّام القذّافي وعائلته؟

وتثير الانتفاضة اليمنيّة الطويلة أسئلة عن كيفيّة إعادة بناء دولة موحّدة تضمن قدرًا أكبر من المساواة الحقوقيّة والسياسيّة والاجتماعيّة بين اليمنيين على اختلاف مناطقهم وقبائلهم وطوائفهم، وعن الشكل المحتمل لعلاقات اليمن بكلّ من السعوديّة ودول مجلس التعاون الخليجيّ والولايات المتحدة.

وتثير الانتفاضة السوريّة الطويلة بدورها أسئلةً معقّدةً تتصل أولاً باحتمالات تطوّر الوضع السوريّ، وبإمكانيّة استمرار سلميّة الانتفاضة، ودور القوى الخارجيّة، الغربيّة بخاصّة، في سورية اليوم، وفي التغيير السوريّ المحتمل. كما تثير أسئلةً كذلك عن وضع الإسلاميين في سورية الجديدة، وعن المشكلات الطائفيّة المحتملة.

وتثير هذه الانتفاضات والثورات بمجملها أسئلةً عمّا إذا كان من شأنها أن تُحدث فرْقًا في أوضاع العالم العربيّ إنْ لم تتعمّم، ليشمل «الربيعُ العربيّ» الدولَ العربيّةَ الأخرى. نعلم أنّ الانتفاضة البحرانيّة دفعتْ حياتها ثمن انضواء البحرين ضمن نظام إقليميّ فرعيّ، هو مجلس التعاون الخليجيّ؛ لكنْ نعلم أيضًا أنّ دولاً عربيّة أخرى لم تشهد انتفاضات، أو شهدتْ تحرّكاتٍ احتجاجيّةً محدودة، بادرتْ إلى إدخال إصلاحات في نظمها السياسيّة، وإن تكن محدودة عمومًا.

في المجمل يهدف هذا الملفُّ الجديد إلى التفكير في الانتفاضات والثورات العربيّة ومآلاتها المحتملة. ونحن هنا ننطلق من مسلَّمةٍ لا نراها بحاجة إلى تأكيد: وهي أنّ الانتفاضات ليست نهاية المطاف، بل بدايةُ طريقٍ طويلٍ ومتعرّجٍ إلى مجتمعات أكثر عدالةً وحريّة، وربّما إلى عالم عربيّ أكثر تكافلاً وتكاملاً.

تحديات الانتفاضات العربية

أسئلة الربيع العربي في مواجهة إجابات الخريف

□ حازم أحمد حسني

كثر الحديث عن حقيقة «الربيع العربيّ»: أهو ثوراتٌ لم تكتمل، أمْ انقلاباتٌ لم يفصحْ أصحابُها بعد عن نواياهم، أمْ حروبٌ أهليّة، أمْ مؤامراتٌ خارجيّة، أمْ مجرّدُ تصدّعات موضوعيّة أصابت قديمًا لم يعد يعبّر عن واقع قابل للحياة، أمْ هو جديدٌ لم تتشكّل ملامحه بعد؟ لكنّ الكلّ يكاد يُجمع على أنّ المنطقة تعْبر حاليّاً مرحلةَ تحوّلات قد تنتهي ببناء منظومة إقليميّة جديدة، وإن اختلفوا على مآلات هذا الجديد: أ) فالبعض يراه بديلاً مفارقًا للقديم، ب) والبعض الآخر يخشى أن تنتهي التحوّلاتُ إلى مجرّد عمليّة «زرع أعضاء» تسمح للجسدين الثقافيّ والسياسيّ القديمين بمواصلة الحياة بلا تغيّر يُذكَر في طبيعة وظائفهما، أو قد تنتهي بانهيار «الدول» التي قامت على أنقاض الخلافة العثمانية أو بانسحابها لمصلحة دولٍ أخرى تعبّر عن توازناتٍ محليّة وإقليميّة ودوليّة لم تنتهِ بعدُ من رسم خرائط طموحاتها غير المعلنة.

في مواجهة أسئلة التحوّلات والمآلات هذه، تحوّلتْ مصرُ في أعقاب ٢٥ يناير، ومعها كلُّ مجتمعات الربيع العربيّ بدرجات متفاوتة، إلى ما يشبه برج بابل سياسيّاً وثقافيّاً. فقد تمّ التوسّعُ في توظيف التيّارات المختلفة لمصطلحاتٍ حداثيّة وما بعد حداثيّة لا تعبّر بالضرورة عن مفاهيم يتفق الجميعُ على تعريفها الإجرائيّ: كالدولة الحديثة، والدولة الدستوريّة، والإرادة الشعبيّة، والديمقراطيّة، والليبراليّة، والعلمانيّة. وتمادى البعض في تقديم أطر ذهنيّة ملفّقة تُعلي من شأن بعض التيّارات الثقافية والسياسيّة وتزري بتيّارات أخرى.

❖ ❖ ❖

يرتبط بسؤال اللغة والتصوّرات هذا سؤالُ الهويّة الذي ظلّ يؤرّق الدولةَ المصريّة الحديثة منذ عهد مؤسِّسها محمد علي مع بدايات القرن التاسع عشر. فقد كان يريد بناءَ دولة عصريّة لم ينجحْ مَن تتابعوا على بنائها في حلّ تناقضاتها مع مفاهيم دولة الخلافة التي كانت مصرُ ما تزال ولايةً تابعةً لها قانونيّاً ورمزيّاً على الأقلّ. وعاد سؤالُ الهويّة هذا مرةً أخرى إلى الظهور في عهد الخديوي إسماعيل الذي أراد لمصر أن تلحق بالدول الأوروبيّة، ثم في ظلّ ثورة ١٩١٩ وما زامنها من توجّهات ليبراليّة صاحبتْ صدورَ دستور ١٩٢٣. ثم عاد سؤالُ الهويّة بقوة مع نشأة جماعة الإخوان المسلمين وما سبقها ولحقها من جماعات سلفيّة تتشبّث بخيار دولة الخلافة، الذي اصطدم بخيارات حركة التنوير المصريّة التي كانت ترى (حتى على مستوى بعض شيوخ الأزهر) عدمَ صحّة اعتبار الخلافة شعيرةً دينيّة؛ كما اصطدم بخيارات حركات كثيرة قامت في الربع الثاني من القرن العشرين، تتراوح بين التطرّف والاعتدال، وتعبّر عن حساسيّات مسيحيّة أو فرعونيّة أو متوسطيّة أو يساريّة.

كلّ هذه التيّارات التي تنازعتْ سؤالَ الهويّة المصريّة تآكلتْ مع الزمن إلى حدّ بعيد، عدا تيّار الانتماء إلى دولة الخلافة، الذي صار يُعرف بتيّار الإسلام السياسيّ، سواء عبَّر عن نفسه بشكل صريح مثل الإخوان المسلمين والجماعة الإسلاميّة، أو ضمنيّ في صورة عمل دينيّ ودعويّ لا يُظهر وجهه السياسيّ الحقيقيّ الذي انكشف بقوة بعد خلع الرئيس السابق في ٢٠١١/٢/١١. وقد نجحتْ جماعات الإسلام السياسيّ في تسيّد المشهد السياسيّ بفضل أدواتٍ إعلاميّة وقدراتٍ ماليّة وجاهزيّةٍ تنظيميّة تعاظمتْ على امتداد أربعة عقود بفعل عوامل وتغيّرات وتوازنات محليّة وإقليميّة وعالميّة لم تكن مواتيةً للتيارات الأخرى بالقدر نفسه.

يظلّ تيّار الإسلام السياسيّ، إذن، هو الطرفَ الصعبَ في معادلة الهويّة المصريّة منذ عهد محمد عليّ: فعلى حين لم يستبعدْ أيٌّ من التيّارات الأخرى المكوِّنَ الإسلاميَّ من معادلة الهويّة المذكورة، نجد أنّ تيّار الإسلام السياسيّ قد وقف دومًا موقفَ الخصومة من غيره من التيّارات، منحازًا إلى فكرة هويّة مصر الإسلاميّة التي يراها نقيّةً لا يجوز «تدنيسُها» بأيّة مكوّنات أخرى قديمةٍ أو مستحدثة، وإنْ كانت هذه المكوّناتُ مستخلصةً من ميراث المصريين الحضاريّ عبر آلاف السنين!

وفي الوقت الذي نشط فيه مشروعُ إحياء نظام الخلافة، نجد قدرةَ التأثير لدى التيّارات الفكريّة والسياسيّة الأخرى قد ضمرتْ، الأمرُ الذي يترك سؤالَ الهوية مفتوحًا على أحد احتمالين: ١) أن تنجح موجةُ الإسلام السياسيّ هذه في تحييد كلّ حوائط الصدّ التي تعترض طريقَها، فتعملَ كلُّ التيارات المنافسة على استرضائها طلبًا للسلامة أو يأسًا من المقاومة، ومن ثم يحدث تحوّلٌ هائلٌ في الهويّة الثقافيّة للشعب المصريّ، وفي الهويّة السياسيّة للدولة المصريّة، سيكون كلاهما في الغالب غيرَ قابل للانعكاس في المستقبل ٢) أن تظهر قوة ثقافيّة

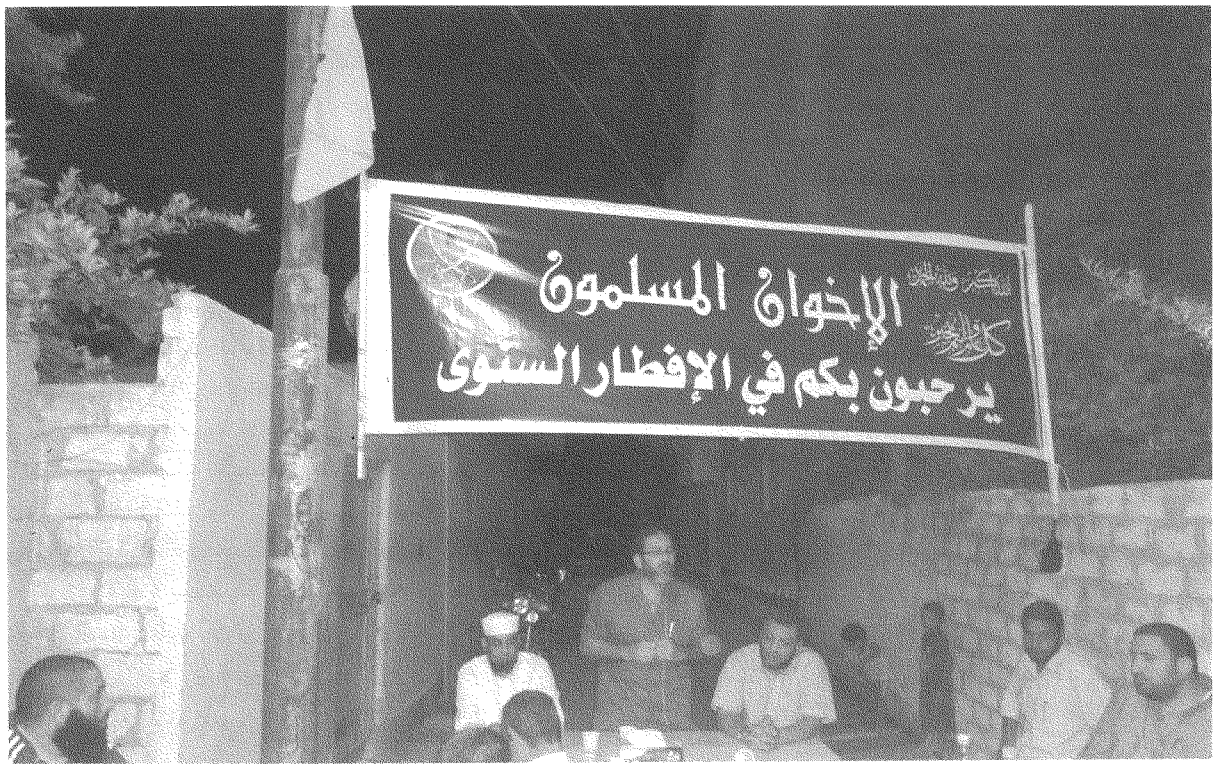

ثمّة تيّارات نجحتْ بمواردها، أو بموارد حلفائها، في الإيحاء بقدرتها على بناء شبكة إنقاذ اجتماعيّ واقتصاديّ

وسياسيّة جديدة، وأن تنجح في استقطاب الكتلة الصامتة والحائرة في المجتمع المصريّ، وهي كتلة تكاد لا تضع ثقتَها في أيّ من الفاعلين الذين يتزاحمون نجومًا على المشهدين الثقافيّ والسياسيّ اليوم، وأن تنجح فى قيادتها لتكوين كتلة فاعلة تعيد معادلة الهويّة المصريّة إلى توازناتها الحضاريّة.

❖ ❖ ❖

ترتبط إجاباتُ «سؤال الهويّة» بإجابة سؤال التنوّع والتعدديّة، الذي صار ملحّاً فى مرحلة الاستقطابات الحادّة التي تكاد تسم مناخَ الربيع العربيّ بأكمله إذ لو انتصرتْ إجاباتُ سؤال الهويّة المنحازة إلى فكرة الهويّة الإسلاميّة «الخالصة» لكان هذا بمثابة حُكم على عناصر التنوّع فى المجتمع بالاختفاء، أما انتصار فكرة الهويّات المركّبة من عناصر قديمة ومستحدثة ساهمتْ جميعُها فى تشكيل الهويات الوطنية، فيعني انتصارَ خيار التعدديّة الثقافيّة والسياسيّة على خيار الأحاديّة، ومن ثم الحفاظ على التنوع الثقافيّ والسياسيّ، بما ينفي عن مشروع إحياء دولة الخلافة منطقَ وجوده أصلاً. وقد يكون هذا من أصعب ما في معضلات باقي دول الربيع العربيّ فى مقبل الأيام، ونعني به المواجهةَ مع معطيات مشروع دولة الخلافة الشموليّ هذا بلا مجاملات أو مهادنات.

وإذ لا تنفصل خريطةُ الانتماءات الثقافيّة والسياسيّة في أيّ مجتمع عن خريطة المصالح والتوقّعات التي تتشكّل فى أذهان المنتمين إلى هذا التيّار أو ذاك، فإنّ أيّ فعل ثقافيّ أو سياسيّ ينفصل عن الواقع وظروف المعيشة السائدة إنما هو فعلٌ محكومٌ عليه بالفشل. وإذا كان التلازم بين الخريطتين قاعدةً عامّةً فى كلّ زمان ومكان، فإنه يكتسب اليوم أهميّة استثنائيّة: ذلك أنّ جملة التحولات التي حدثتْ خلال العقود الماضية قد تلازمتْ مع اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتزايدِ معدّلات البطالة، وانزلاق أعداد أكبر من المواطنين إلى ما دون خطّ الفقر؛ كما تلازمتْ مع تضخّم القدرات الماليّة لجماعاتٍ ترتبط بشبكة مصالح دينيّة أو سياسيّة واقتصاديّة كوّنتها الأنظمةُ الحاكمةُ على مدى عقود، حتى تمكّنتْ تلك الجماعاتُ من ترسيخ نفوذها، ما خلق منظومةً حياتيّةً جديدةً ربطتْ توقّعاتِ الناس المستقبليّة بمدى اقترابهم أو ابتعادهم عنها. وإذا كان هذا الارتباط قد تأسّس قبل «الربيع العربيّ،» فإنّ ما استشعرتْه الجماهيرُ من بطء الاستجابة لمتطلّبات التغيير، بل واختفاء أيّ أثر لسياسات اقتصاديّة واجتماعيّة يغيّر خرائطَ تلك التوقعات، جعلا هذه الأخيرةَ تنحاز إلى فكرة تأييد التيّارات التي نجحتْ بمواردها، أو بموارد حلفائها، في الإيحاء بقدرتها على بناء شبكة إنقاذ اجتماعيّ واقتصاديّ، وإنْ قامت هذه القدرةُ على وهمٍ عابرٍ لا على حقيقة راسخة لها طاقةُ الاستدامة ومن ثم فإنّ تغيير خريطة الانتماءات القائمة يرتبط بقدرة الفاعلين السياسيين والثقافيين على كسر منطق الارتباط الوهميّ القائم بين شبكة المصالح القائمة وبين التوقّعات المستقبليّة المعبّرة عن مصالح المواطنين الحقيقيّة والمستدامة

❖ ❖ ❖

بالتلازم مع سؤال المصالح والتوقّعات، يطفو بالضرورة سؤالُ الديمقراطيّة على سطح الحياة السياسيّة بعد تنحية الأنظمة القديمة، وما صحب ذلك من سقوط أحزابٍ أفسدت الانتخاباتِ البرلمانيّة والرئاسيّة في كلّ دول الربيع العربيّ بلا استثناء، حتى تحوّلتْ هذه الانتخابات إلى مجرّد «ديكور ديمقراطيّ» على مسرح حياة سياسيّة استبداديّة بامتياز. لكنّ الملاحَظ هو أنّ حديث الديمقراطيّة «وقتَ الربيع» يكاد لا يختلف عن حديثها «وقتَ الخريف.» فمازال تفصيلُ العملية الانتخابيّة، والنصوص الدستورية، لتحقيق مصالح بعض الحركات السياسيّة، قائمًا؛ ومازالت عربدةُ المال على مسرح الحياة السياسيّة قائمة دون ضابط؛ ومازال توظيفُ المرجعيّات غير السياسيّة في حصد أصوات الناخبين هو القاعدة.

قد يكون مفيدًا في هذا الشأن تدقيقُ النظر في التجربة التاريخيّة المصريّة منذ تأسيس الدولة المصريّة الحديثة في عهد محمد علي. فمنذ بدء العمل بالنظام النيابيّ في مصر، مع نهاية الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، توفّر لمصر مناخٌ معقولٌ يسمح بقدرٍ من التنوّع والتعدديّة، من دون تمثّل جوهر الثقافة الديمقراطيّة، وبقيت اللعبة الانتخابيّة داخل حدود «الآليّات،» خاليةً من أيّ محتوى قيميّ أو مؤسّسيّ يؤسّس لواقع ديمقراطيّ حقيقيّ:

فما زالت فكرةُ «الحاكميّة للشعب» مستهجنةً في مجتمع يخلط بين الحاكميّة بمفهومها الدينيّ والحاكميّة بمفهومها السياسيّ. وما زالت فكرةُ الدستور تعاني الخلطَ بين الكتب المقدّسة، باعتبارها مرجعيّات حاكمةً لأتباع الديانات المختلفة، وبين الدستور، باعتباره مرجعيّة التشريع لعموم المواطنين. وما زالت الإرادة الشعبيّة منقوصةً بفعل ارتفاع نسبة الأمّيّة الهجائيّة، فضلاً عن تدهور منظومة التعليم والمنظومتين الثقافيّة والإعلاميّة. وما زال المواطن أسيرَ لقمة العيش التي تبقيه رهينة سياسيّة لصاحب مفاتيح أبواب الرزق.

إنّ البدء في عمليّة انتخابيّة من دون توافر شروط الحياة الديمقراطيّة، وأهمُّها تحرّرُ الإرادة الشعبيّة من سلطان الجهل وسلطان لقمة العيش، معناه استمرار النظام الاستبداديّ تحت غطاء ديمقراطيّ سطحيّ. بل ربما أدّت قشرةُ الديمقراطيّة هذه إلى مزيد من تدهور الأوضاع السياسيّة نتيجةً لمقايضة الصوت الانتخابيّ بلقمة عيشٍ تسدّ رمقَ يومٍ أو بعضِ يوم، أو مقابل سهمٍ في جنّةٍ موعودةٍ يتوق إليها بسطاءُ لم يتعوّدوا التمييزَ بين ما هو دينيٌّ وماً هو زمنيّ، ولا بين ما هو إلهيٌّ وما هو إنسانيّ ينتحل سلطة إلهيّة. وجميعُها أحوالٌ تهدِّد بالانزلاق إلى «ديمقراطيّة» انتخابات المرة الواحدة، وهو ما لاحت بوادرُه في مصر بتمسّك تيارات الإسلام السياسيّ بشرعيّة استفتاء المرّة الواحدة - حتى حين لا توجد علاقةٌ بين الموضوع المطروح للنقاش وموضوع الاستفتاء!

❖ ❖ ❖

سؤال «الحاكميّة» وسؤال «الديمقراطيّة» يقودان إلى سؤال الشرعيّة، وهو أصعبُ ما يواجه الدولَ والمجتمعات في لحظات التحول التاريخيّ. فهناك من يرى أنّ الدولة تستمدّ شرعيّة نظامها السياسيّ من رضاء الله والعمل بحُكمه متمثّلاً في الشريعة. لكنّ فكرة حاكميّة الله، رغم وجاهتها، تصطدم بفكرة إرادة الإنسان الحرّة، التي تتحوّل على المستوى الجمعيّ إلى إرادة شعبيّة حرة، ومن ثم تتعارض مع فكرة أن تستمدّ الدولةُ شرعيّة نظامها السياسيّ من إرادة الشعب ـ وهذا هو جوهر الديمقراطيّة التي يرى كثيرون (ومنهم أنصارُ فكرة الحاكميّة الإلهيّة) أنها النظام الذي يُحتكَم إليه في إثبات الشرعيّة! ثم هناك من يرى أنّ الشرعيّة لا يستمدّها النظامُ السياسيّ إلا من قدرته على الوفاء بمتطلّبات الشعب المادّية والمعنويّة. وهناك من يرى أنّ الشرعيّة، خاصةً في مرحلة التحولات، إنّما يستمدّها النظامُ السياسيّ من قدرته على قراءة الأمر الواقع، وعلى ترويضه وتوجيهه، وعلى فرض الأمن وإفشاء السلام بين الناس.

سؤال الشرعيّة هذا صار سؤالاً ملحّاً في مصر على وجه الخصوص، وقد يكون هو المحدِّدَ لمستقبلها لأعوام طويلة قادمة. ويبدو أنه قد استقرّ من عادات المصريين وتقاليد حياتهم السياسيّة ألاّ يقبلوا فكرةَ التعايش بين الشرعيّات؛ فهم يرون ـ وربما معهم كلُّ دول الربيع العربيّ ـ أنّ الشرعيّة الجديدة لا بدّ لها «بالتعريف» أن تجبَّ ما سبقها من شرعيّات:

فقد اعتَبرتْ ثورةُ ١٩١٩ أنها أسّستْ لشرعيّة جديدة تجبّ شرعيّة العائلة العلويّة، وهو ما كان يقف دومًا وراء الأزمة شبه الدائمة بين الوفد والسراي على مدى ثلاثة عقود. ثم جاءت شرعيّةُ يوليو لتنهي شرعيّة ثورة ١٩١٩، أو هكذا أراد نظامُ يوليو للشرعيتين أن تجبّ إحداهما الأخرى. ثم اعتقد السادات لاحقًا، مع تأسيسه لما يُسَمَّى «شرعيّة أكتوبر،» أنه يضع حدّاً ـ ولو بشكل جزئيّ ـ لشرعيّة يوليو التي انتسبتْ إلى جمال عبد الناصر. وأخيرًا اعتبر قطاعٌ من المشاركين في ثورة يناير أنها قد أسّستْ لشرعيّة جديدة تجبّ شرعيّتيْ يوليو وأكتوبر مجتمعتين ـ وهو ما يفسّر جزءًا كبيرًا من الأزمة القائمة بين المجلس العسكريّ الحاكم في مصر وبين ثوّار يناير، أو مَنْ يتحدثون عن أنفسهم بهذه الصفة؛ كما يفسّر ما يحدث من صدام بين ميدان التحرير وغيره من ميادين صارت ترمز إلى «تصادم» أو «تنازع» الشرعيّات في مصر!

تنازعُ الشرعيّات هذا لا بدّ أن ينتهي إلى شرعيّة جديدة، يرجّح أن تكون شرعيّةً تعدديّةً لم تنجح القوى السياسيّة القائمة، ولا القائمون على حكم البلاد، في صياغتها حتى هذه اللحظة؛ وليس من المتصوّر أن تتقدّم الحياة السياسيّة في مصر، ولا في غيرها من دول المنطقة، قبل الانتهاء من هذه الصياغة. ويزيد الأزمةَ تعقيدًا دخولُ القوى السلفيّة (بما فيها الإخوان) في محاولة لتأسيس شرعيّة جديدة يستمدّها النظامُ السياسيّ من مرجعيّات محض دينيّة تؤسس لفكرة إحياء دولة الخلافة على أساس الكتاب والسنّة. ومن ثم فإنّ مصر تعيش

اعتبر قطاعٌ من المشاركين في ثورة يناير أنها قد أسّستْ لشرعيّة جديدة تجبّ شرعيّتيْ يوليو وأكتوبر مجتمعتين

مرحلةَ «تصادم الشرعيّات،» وهو تصادمٌ مكتومٌ في مجمله حتى هذه اللحظة، لكنه يُنذر بنشوب حرب أهليّة إذا لم يتم حسمُه بحكمةٍ تبدو مفقودةً حتى الآن.

❖ ❖ ❖

هذه الحكمة المفقودة تثير سؤالَ الدولة، الذي نعتقد أنه السؤالُ الجامعُ لكلّ ما سبق من أسئلة. لكنْ ينبغي التمييزُ بين الدولة، وبين المؤسّسات والأجهزة التي تعبّر عن وجودها وتنفّذ إرادتها؛ إذ تبدو الدولةُ الحديثة التي تأسّستْ مع الاستقلال، أو قبل ذلك مثلما هو الحال مع دولة محمد علي في مصر، وقد استنفدتْ أغراضَها، إنْ لم تكن قد فشلتْ تمامًا في تحقيقها ولقد وضع المدُّ الثوريّ الدولةَ «الحديثةَ» في مواجهة أسئلة الربيع، التي تهرَّب الخريفُ دومًا من مواجهتها، وذلك بإطلاقه ستارةَ دخانٍ من الإجابات الزائفة، حتى صارت هذه الستارة تضلّل الحاكمَ بقدر ما تخفي الحقيقةَ عن المحكوم؛ وهي اليوم تكاد تكون عاجزةً عن المبادءة، بل عن القدرة على ردّ الفعل.

الشيء المؤكّد الآن هو أنّ مؤسّسات الدولة القائمة قد صارت حائرةً بين الشكل القديم للدولة، وبين شكل جديد يبدو غامضًا في أذهان المؤسّسات التي أفسدتها سياساتُ عقودٍ من التفكيك والترويض لخدمة مشاريع توريث جموحة. ومن المؤكّد أيضًا أنه قد صار لزامًا إعادةُ هندسة جميع مؤسّسات الدولة، في مرحلة أصيبت فيها الدولةُ بالهشاشة في مواجهة مشاريع تستهدف وجودَها لمصلحة إقامة دولٍ بديلةٍ جميعُها يصبّ في نهر الدولة الدينيّة. وإذا لم ينجح القائمون على أمر الدولة في قراءة خرائط المعركتين الثقافيّة والسياسيّة، فإنّ انهيار الدولة قد يكون حتمياً، إما بسبب اضطرابات داخليّة خارج حدود السيطرة، أو بسبب حروب خارجيّة ليست مؤسّساتُ الدولة الفاسدة مستعدةً لها، أو للسببين معًا.

القاهرة

حازم أحمد حسني

كاتب مصريّ.

تحديات الانتفاضات العربية

معضلة الثورات الشعبيّة في البلدان العربيّة وأسئلتها

□ ماجد كيّالي

تحاول الثوراتُ الشعبيّة تدشينَ حقبةٍ جديدةٍ في تاريخ البلدان العربيّة، تتأسّس على إعادة اكتشاف الشعب لذاته، وإحضاره إلى مسرح السياسة. والهدف من ذلك هو إمساكُ مصيره بيده، وبناءُ دولةِ المؤسّسات والقانون والمواطنين، والانسجامُ مع التاريخ العالميّ المستندِ إلى الحريّة والعقلانيّة والمواطنة.

السلطة تهمّش الدولةَ والمجتمع

معلوم أنّ تلك البلدان خضعتْ، طوال ستة عقود، لسلطةٍ شموليّةٍ أمنيّة، حالت دون قيام دولة مؤسّساتٍ وقانون تقوم بوظائفها السياسيّة والتنمويّة والاجتماعيّة والخدميّة، وحوّلت المواطنين إلى رعايا ففي نظر الدولة التسلّطيّة ثمة رعايا فقط، لا حقوقَ سياسيّةً لهم، والسلطانُ غيرُ مسؤول من قِبلهم، وإنما هو الذي يسألهم عن حسن قيامهم بواجباتهم ـ وضمنها واجبُ الولاء والطاعة. وحين تغيب دولةُ المؤسّسات والقانون والمواطنين، يتعذّر ظهورُ مفهوم «الشعب،» باعتباره المتشكّل من مجموع المواطنين الأحرار، إذ حينها تتكرّس الانتماءاتُ الأوّليّة (القبليّة والطائفيّة والمذهبيّة والإثنيّة والمناطقيّة)؛ وهذا ما حرصت الدولة التسلطيّة عليه لتعزيز هيمنتها ودوام سلطتها وقد شهدنا كيف عمل نظامُ صدّام حسين على تكريس هذه الحالة في العراق، وكيف افتعلتْ أجهزةُ مبارك الأحداثَ الطائفيّةَ في مصر.

وبالمقدار ذاته أيضًا، تتحمّل السلطةُ في بلداننا المسؤوليّة الأساسيّة عن تعويق تطور المجتمع. فهي، بسبب طابعها الشموليّ، لم تتركْ مجالاً لنموّه أو لنموّ حيّزٍ مستقلٍّ منه: إذ هي تسيطر على مؤسّسات الجيش والأمن، وعلى التجارة والزراعة والصناعة والخدمات، وعلى المدارس والمعاهد والجامعات وحضانات الأطفال، وعلى السينما والمسرح والتلفزيون والصحف والمجلات والمراكز الثقافيّة ودُور النشر، كما على المساجد وخطبائها، والأندية الرياضيّة والحدائق والمتاحف. وهذا هو سببُ عدم ازدهار الرياضة والثقافة والفنون والعلوم في هذه البلدان، وسببُ ازدهارها في بلدانٍ أو تجاربَ أخرى. ففي المجتمعات الرأسماليّة، قبل الحقبة الديمقراطيّة، كانت ثمة حريّة اقتصاديّة، أيْ قطاعٌ خاصّ اقتصاديّ، الأمرُ الذي فرض مجالاً خاصّاً للمجتمع المدنيّ، وسمح بذلك الازدهار.

معضلة الثورات العربيّة

انطلقت الثوراتُ العربيّة الراهنة من نقطة الصفر في محاولة بناء دولتها وصوغ مجتمعها، على خلاف التجارب الثوريّة التي أدّت إلى التحوّلات الديمقراطيّة في الدول الأوروبيّة مثلاً. الآن **تحاول** الثوراتُ العربيّة، كما ذكرنا، القطْعَ مع تاريخ الاستبداد والدول الشموليّة، لتحقيق النقلة نحو دولة المؤسّسات والقانون، كي يصير الشعبُ شعبًا حقًّا، وكي يصير الرعايا مواطنين حقًّا، في دولةٍ تضمن لهم المساواةَ في الحقوق والواجبات، وتؤمّن له الحقَّ في الحريّة والكرامة والعدالة، في الحدّ الأدنى

تأكيدُنا على كلمة «تحاول» هنا يفيد بأنّ هذه الثورات تكابد بعضَ المعوّقات والتعقيدات والتحدّيات. وهذا يعني أنّها لا تسير وفق الرغبات المرجوّة، ولا بحسب الوصفات المعروفة، وإنما تشقّ طريقَها الخاصّ بها، بحسب تفاعلات القوى المشكّلة لها، ووفق الرؤى التي تتحكّم بهذه القوى، وتبعًا لطريقة تعامل النظام المهيمن معها

ففي البلدان العربيّة المعنيّة مثلاً، انخرطتْ في الثورة قطاعاتٌ واسعةٌ من فئات المجتمع. وهذا يفترض وجودَ تباينات، وربّما تعارضاتٍ في صفوفها، تؤثّر سلبًا في مسار الثورة وصدقيّة صورتها لكنّ هذا الوضع عاديّ ومنطقيّ: فليس من الواقع أو العقل توقّعُ ثورةٍ نظيفةٍ وكاملةٍ وخالصةٍ في بلدانٍ عانت مجتمعاتُها قرونًا من التهميش والحرمان ولا يعرف مواطنوها شيئًا عن حقوقهم وعن معنى المشاركة السياسيّة والحياة الحزبيّة. ثم إنّ مسار التغيير الثوريّ في بنية النظُم العربيّة قد يواجه عثراتٍ وتحدّياتٍ جمّة حتى بعد التخلّص من النظام القديم (خذ الوضعَ في مصر وتونس وليبيا مثلاً). وهو ما يعني أنّ التغيير المنشود لن يحصل دفعةً واحدة، وإنما قد يحتاج إلى توسّطاتٍ وتدرّجاتٍ وفتراتٍ زمنيّةٍ معيّنة. بل ربما ينبغي توقّعُ انتكاساتٍ في مجالات محدّدة، أو مرحلةٍ انتقاليّة إجباريّة، بما يعاكس الصورةَ المأمولةَ أو المتخيّلةَ للثورة غير أنّ ذلك لا يقلّل من أهميّة التغيير الحاصل، ولا من شرعيّته السياسيّة والأخلاقيّة

لقد أكّدت الثوراتُ الشعبيّة أنّ عصر التحوّلات الديمقراطيّة في البلدان العربيّة قد بدأ، لكنّ أمام تحقّق هذه التحولات شوطًا كبيرًا. ولعلّ ذلك بدهيٌّ في منطقةٍ خَطَتْ متأخّرةً نحو الحداثة الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة، وتعيش على بحرٍ كبيرٍ من النفط، وتتصارع عليها قوًى دوليّة وإقليميّة (من أميركا وأوروبا إلى إسرائيل وإيران وتركيا)، وتعاني مشكلات الاندماج الاجتماعيّ/الوطنيّ.

الشعب يخوض ثورته من أجل الحرية والكرامة والعدالة

العفويّة والتنظيم

أثار اندلاعُ هذه الثورات العديدَ من الإشكاليّات حول طابعها ومعناها واستهدافاتها فهي قد جاءت، مثلاً، من دون سابق إنذارٍ أو تخطيط، وعلى الرغم من غياب «الطليعة» والأحزاب «الثوريّة،» ومن دون أن تتغطّى ببرامجَ سياسيّةٍ جاهزةٍ أو بمنظوماتٍ إيديولوجيّةٍ معروفة بيد أنّ اندلاعها، ونجاحَها في غير بلد (ولاسيّما في مصر)، على عفويّتها، عنيا شيئًا واحدًا: وهو أنّ زمن التنظيرات النمطيّة والمسبّقة إلى غُروب، وأنّ حراكات الواقع تَسْبق حراكاتِ التفكير، في ما يخصّ هذه اللحظات التي تتكثّف فيها حركةُ التاريخ. وهذا ما يحصل في حال الحروب والثورات التي تَخْتصر عقودًا، وربما قرونًا، في فتراتٍ قصيرة؛ وهو ما ينطبق أيضًا على الاكتشافات العلميّة والثورات التكنولوجيّة.

لا يعني ذلك البتّة تقديسَ الحركة العفويّة أو التغنّي بها، ولا الدخولَ في جدلٍ فلسفيّ حول أولويّة الواقع على الفكر أو العكس، وإنما يعني تفحّصَ هذه التجربة من داخلها وفي صيرورتها على أرض الواقع وعليه، لا تمْكن محاسبةُ الحركات الشعبيّة أو التقليلُ من شأنها لمجرّد غياب طابعها الحزبيّ أو الإيديولوجيّ أو برامجها الجاهزة، أو لافتقارها إلى قيادةٍ كاريزميّةٍ أو إدارةٍ تنظيميّةٍ معيّنة. إنّ المسؤولية في هذه المجالات إنما تقع على عاتق طرفين النظمُ السياسيّة السائدة، والأحزاب السائدة.

فالحقّ أنّ النُظم السياسيّة، بتقييدها المشاركةَ السياسية، وتهميشِها القوى الاجتماعيّة، ومصادرتِها الحريّات، تتحمّل المسؤوليّةَ الأساسيّةَ عن غياب الطابع المنظّم للتحركات الشعبيّة، وانفلاش خطابها السياسيّ، وحصولِ بعض الفوضى في إدارتها. لكنّ الأحزاب السائدة أيضًا تضطلع بقسطها من المسؤوليّة لكونها ارتضت التهميشَ والتدجينَ، مكتفيةً ببعض الامتيازات التي أحرزتْها لقاء «التعاون» مع السلطات أو تغطيةِ سياساتها وربّما تجميلِها. بل إنّ هذه الأحزاب لم تؤهّل ذاتها، أصلاً، لاحتضان مطالب المجتمع وحملها إلى السلطات المعنيّة؛ كما لم تفكّر في اجتراح خطٍّ مغايرٍ لنهج هذه السلطات، ولم تسع ـ بالدرجة اللازمة ـ إلى تعزيز علاقاتها بفئات المجتمع أو تعريفها بحقوقها.

سؤال الشرعيّة

في النقاشات الدائرة حول التحركات الشعبيّة ظهر أيضًا نوع من المثقفين أو المنظّرين الذين يتساءلون، في نوع من التشكّك، عن ضرورة هذه التحرّكات وشرعيّتها وجدواها ومآلاتها

ثمة مشروعيّة لأيّ تساؤل أو شكّ ـ فهذا من طبيعة التفكير العقلانيّ لكنّ الأمر هنا لا يتعلّق بالعقلانيّة أو الواقعيّة، لأنّ هؤلاء المثقفين أو المنظّرين كانوا **قبل** حدوث هذه التحرّكات يشْكون من سلبيّة مجتمعاتهم وخنوعها للسلطات الحاكمة؛ بل ثمة منهم من اعتقد بوجود عنصر جينيّ في مجتمعاتهم يفسّر هذه القابليّة للخنوع والخضوع! ولعلّ هذا يتطلّب تصحيحَ مفهومَي «العقلانيّة» و«الواقعيّة» إذ ليس من هذه ولا تلك استمرارُ الحال التي هي عليها المجتمعاتُ العربيّة من هوانٍ وحرمانٍ وفسادٍ

واستبدادٍ إلى الأبد؛ وليس من هذه ولا تلك عدمُ تمرّد المجتمعات المذكورة على تلك الحال إنْ توافرتْ لها الظروفُ المواتية.

ثم إنّ بعض التنظيرات ينحو باللائمة على التحرّكات الشعبيّة بدعوى عدم نضجها السياسيّ، وسطحيّةِ شعاراتها، وبدعوى أنّ الغلبة ستكون للأقوى. هذه التنظيرات غالبًا ما تَصْدر عن أصحابها لحجب موقفهم المهزوز أو المرائي: وهي مضرّةٌ بهم سياسيّاً وأخلاقيّاً، وتضرّ بمكانة الثقافة وبدور المثقفين: فهؤلاء ينبغي ألاّ ينحازوا إلاّ إلى قيم الحريّة والعدالة والكرامة، وألاّ يدافعوا إلاّ عن المقهورين والمظلومين.

إنّ معضلة الثورات الشعبيّة في بعض البلدان العربيّة، إذن، لا تكمن في أسباب قيامها، ولا في قيامها ذاته، وإنما في الفوات التاريخيّ على صعيد الأفراد والمجتمعات والدول في منطقتنا. لذا، لا يمكن توقّعُ ثورات نموذجيّة؛ ذلك لأنّها اندلعتْ في أوضاع غير نموذجيّة على الإطلاق، أوجدتْها الدولةُ الشموليّة التسلّطيّة التي، في انحطاطها السياسيّ والأخلاقيّ، جرّت معها المجاليْن الدولتيّ والمجتمعيّ إلى هذا الدرك. وما يجب إدراكُه هنا تحديدًا هو أنّ هذه المخاطر والتخوّفات إنما هي من **طبيعة** الثورة ذاتها، وجزءٌ من **ثمن التغيير** والارتقاء وولوج عالم الحداثة ومحاكاةِ العالم في سبيل الحريّة والكرامة والعدالة. والحقّ أنّ أحدًا لا يمكنه تفجيرُ ثورة البركان ولا تهدئتُه؛ ما يمكن فعلُه فقط هو تحليلُ طابع الثورات وأسبابها وقواها الفاعلة وتنوّعاتها وأهدافها. ويمكن نقدُها أيضًا، وهذا جدّ ضروريّ. لكنْ لا يمكن أحدًا أن يعلّمها، لأنها تتعلّم من نفسها. الثورات ممرّ إجباريّ، لا بدّ منه للعبور إلى عالمٍ جديدٍ مغاير.

الشبهات حول الثورات

ثمة شبهاتٌ تحوم حول الثورات الشعبيّة، وضمنها شبهةُ التدخّلات الأجنبيّة. الواقع أنّنا في عالم باتت فيه الحدودُ بين الدول وحدود سياداتها غايةً في الهشاشة، فكيف إذا كان الأمرُ يدور حول التطوّرات السياسيّة في الشرق الأوسط، حيث إسرائيلُ والنفطُ، وحيث الجوارُ مع القارة الأوروبيّة؟ وعليه، فإنّ نفي وجود مصالح أو مداخلات خارجيّة في التطوّرات الداخليّة عمليّة غير صحيحة. لكنّ ما يجب التذكيرُ به هنا هو أنّ الأنظمة العربيّة المهيمنة كانت تستمدّ دعمَها، السياسيّ والأمنيّ والماليّ، وجزءًا مهمّاً من شرعيّتها، من الدول الغربيّة الكبرى وما يجب تذكّره هنا أيضًا هو أنّ النظُم السلطويّة هي المسؤولة عن المداخلات الخارجيّة بسبب إضعافها للدولة والمجتمع، وسدِّها للقنوات الشرعيّة والسلميّة للتغيير الداخليّ، ولجوئها إلى القوة المفرطة ضدّ شعبها ـ وضمنها استخدامُ الجيش، بتحويله من الدفاع عن الوطن إلى الدفاع عن النظام (كما حدث في ليبيا). لذا، فإنّ مفتاح هذا الأمر هو في يد الأنظمة المعنيّة، أولاً، من خلال ضبطها لذاتها بعدم استخدامها العنفَ المفرط وعدم استباحتها أرواح الناس المتظاهرين؛ وثانيًا، من خلال مبادرتها إلى إصلاحاتٍ سياسيّة واقتصاديّة وقانونيّة في بلدانها.

وفي هذا الإطار فإنّه من السذاجة الاعتقاد بتنزيه المداخلات الدوليّة عن المصالح السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة. إلا أنه ينبغي التنويهُ إلى حصول تطوّرات مهمّة، تتمثّل في تخليق رأي عامّ إنسانيّ دوليّ، محمولٍ بقوة صعود المجتمعات المدنيّة في العالم، يساند قضايا التحرّر وحقوق الإنسان والديمقراطيّة والعدالة والحقيقة والسلام في العالم، ويضغط على حكوماته من أجل وضع هذه القيم العالميّة على رأس أجندة سياساتها الخارجيّة. أما الحديث الساذج عن عودة الاستعمار بجيوشه وأساطيله، فلم يعد يستقيم مع المنطق أو تطوّر وسائل السيطرة في العالم: فقد ولّى عهدُ الاستعمار القديم، وثمة لأميركا ـ ولغيرها من الدول الكبرى ـ وسائلُ أخرى للتحكّم تشمل التبعيّة الاقتصاديّة والتكنولوجيّة والعلميّة والإعلاميّة.

وعمومًا، فإنّ هذه الادّعاءات تدلّ على إفلاس النظُم السلطويّة الفاسدة، التي تبدو مستعدّة لأن تحني رأسَها أمام التدخّلات الخارجيّة، السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، ولا تقاومها إلا إذا اقتربتْ من مجالها السلطويّ وهذا ما يفسّر ممانعةَ هذه الأنظمة لدعوات الإصلاح والتغيير الديمقراطيّ وامتعاضَها منها.

الوطنيّة والقوميّة

ثمة وجهةُ نظر تأخذ على الثورات الشعبيّة شُبهةَ الانعزال عن القضايا القوميّة، وضمنها قضيّةُ الصراع ضدّ إسرائيل. والواقع أنّ ثمة صعوبةً في التعاطي مع هذه الشبهة بجديّة إنْ جاءت من طرف النظُم العربيّة السائدة أيّاً كانت. فعمومًا، وبغضّ النظر عن الادّعاءات، فإنّ هذه النظُم لم تتعاملْ يومًا مع قضيّة فلسطين باعتبارها قضيّةَ شعب، بدليل تمييزها بين القضيّة وشعبها: ففيما جرى إعلاءُ شأن القضيّة لفظيّاً لتوظيفها بما يَخدم سياساتِ كلّ نظام، جرى التمييزُ ضدّ الفلسطينيين في شؤونهم الحياتيّة (إقامةً وعملاً وتنقّلاً)، إلى حدّ اعتبارهم مجرّدَ مسألةٍ أمنيّةٍ أو ديموغرافيّة كما جهد النظامُ الرسميّ في تعويق أيّ حراكٍ سياسيّ للفلسطينيين، فارضًا نفسَه وصيّاً عليهم وعلى قضيّتهم وتجسّد ذلك، بخاصةٍ، في صراعه مع الوطنيّة الفلسطينيّة منذ قيام «حكومة عموم فلسطين» (١٩٤٨) إلى قيام الحركة الوطنيّة المعاصرة، التي استنزفتْ جزءًا كبيرًا من قواها في ما بات يُعرف بـ «الصراع على استقلاليّة القرار الفلسطينيّ.»

وداخليّاً، خَدمتْ قضيّةُ فلسطين أنظمةً عديدةً، سواءٌ في إضفاء شرعيّةٍ عليها، أو في صرف أنظار مواطنيها عن سلبيّاتها وتبرير نزعتها التسلطيّة. كما ساهمتْ كثيرًا في تأجيل عمليّة التطوير والتحديث التي تحتاجها البلدانُ العربيّةُ لمواجهة مختلف استحقاقات العصر. لقد تلاعب النظامُ الرسميّ بقضيّة فلسطين، وعمل على توظيفها في خدمة أغراضه السلطويّة الضيّقة، أكثرَ ممّا اشتغل على إيجاد حلولٍ لها، وأكثرَ بكثيرٍ من اشتغاله على مواجهة التحدّي الذي فرضه وجودُ إسرائيل في هذه المنطقة (من النواحي السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة).

إسرائيل أكثر مَنْ يَخْشى من تداعيات الثورات العربيّة عليها (اقتحام السفارة الإسرائيليّة في القاهرة)

على أيّة حال، ورغم الابتزاز المكشوف، الكامنِ في إثارة شبهة الانعزال حول الثورات العربيّة، فإنّ هذه الأخيرة حرّرت الشعبَ، وأحضرته إلى مسرح التاريخ، فأدخلتْ فاعلاً جديدًا في السياسة. وهذا الشعب، الذي خاض ثورته من أجل الحريّة والكرامة والعدالة والديمقراطيّة، لا بدّ أن يَعْكس هذه القيمَ على المستوى العربيّ، في خلق نظام سياسيّ عربيّ جديد يقوم على التكامل والتعاضد. وقد يكون اكتشافُ المجتمعات لذاتها الوطنيّة، وتحولُها إلى شعب في إقليمها، هو الشرطَ الشارطَ لقيام حالة إيجابيّة من التفاعل بين الوحدات السياسيّة العربيّة، التي يمكن أن تتوَّج باتحاداتٍ أو اندماجاتٍ ما.

وبالمثل فإنّ هذه الثورات لا بدّ أن تَعْكس القيمَ التي تمثّلتْها في علاقاتها الخارجيّة، ولاسيّما في ما يتعلّق بإنهاء علاقات الخضوع للإملاءات الأمريكيّة والإسرائيليّة، وخلق تاريخ جديد للصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ. ويكفي في هذا المجال أنّ إسرائيل هي أكثرُ من يخشى من تداعيات الثورات العربيّة عليها

مسألة الأقليّات

تواجه الثوراتُ العربيّة سؤالَ «الأقليّات» في بعض البلدان، وهو من إرث الأنظمة التسلطيّة التي همّشت الدولةَ ومزّقت المجتمعَ وعاقت بناءَ الاندماجات والهويّات الوطنيّة. كما أنّ هذا الإرث هو نتاجُ الإيديولوجيا القوميّة المغلقة والمتعصّبة، التي لم تنفتحْ على المكوّنات المجتمعيّة في البلدان العربيّة، في محاولاتها فرضَ رؤيةٍ معيّنةٍ لمعنى «القوميّة العربيّة» يتأسّس على العِرق واللغة، فضلاً عن أنها إيديولوجيا لم تعترفْ بمشروعيّة الدولة الوطنيّة (أقلّه من الناحية النظريّة) لتبرير ادّعاءاتها «الثوريّة »

بدهيٌّ أنّ هذه مشكلةٌ كبيرةٌ تواجه بعضَ البلدان العربيّة، لأنّ لهذه القضيّة علاقة بوحدة الإقليم، وبالسيادة، وبالمداخلات الخارجيّة. وعلى ذلك فإنّ حلّها، بتعقيداتها، وبإرث المظالم المتضمّن فيها، ليس سهلاً، ولا يمكن أن يتحقّق دفعةً واحدة، وبمجرد قرارات. ومع ذلك، فإن حثّ الأوضاع في البلدان العربيّة، المحمولةِ على رياح الثورات الشعبيّة، باتجاه إقامة دولة المؤسّسات والقانون والمواطنين، هو الحلّ الأمثل الذي يمكن أن يذوّب هذه المشكلة. ففي دولةٍ كهذه، لا تمييزَ بين المواطنين لأيّ سبب، بل تكافؤٌ في الفرص والموارد ومساواة أمام القانون. ولا أكثريّات وأقليّات «عموديّة،» بل أكثريّاتٌ وأقليّاتٌ «أفقيّة»/سياسيّة تنشأ من تباين المصالح والأولويّات بين الفئات والطبقات التي يتشكّل منها المجتمع، وهي تحلّ خلافاتها بالوسائل الديمقراطيّة والقانونيّة وفي صناديق الانتخابات والاستفتاءات.

إنّ دولة المواطنين الديمقراطيّة العلمانيّة هي التي تَكْفل للجميع تنميةَ خصائصهم، وتَضْمن للجميع ازدهارَهم، ولا تخشى من التنوّع لأنها تغتني وتُثري حياتَها به

دمشق

ماجد كيّالي

كاتب فلسطينيّ مقيم في دمشق.

تحديات الانتفاضات العربية

«الربيع العربي»: قراءة في القراءات

□ زياد حافظ

مُحيّرة بالفعل حالةُ أكثر المثقفين العرب! فبدلاً من القراءات الموضوعيّة الهادئة للتحوّلات الهائلة التي يشهدها عددٌ من الأقطار العربيّة، نطالع قراءاتٍ رغبويّةً تشوبها أحيانًا النظرةُ الأحاديّة. ثم إنّ معظم هؤلاء المثقفين فوجئوا بما حدث، ومن ثم تمْكن إعادةُ النظر في أهليّتهم للتكلّم على هذه التحوّلات، لأنهم لم يروْها قادمةً على الأقلّ في المنظور القريب إنْ لم يكن الطويل.

قبل الانتفاضات العربيّة أفرطتْ تحليلاتُ أكثر المثقفين العرب في التشاؤم واليأس من حالة أمّتنا. أما اليوم، فهناك سوءُ تقدير لحجم التغييرات التي حصلتْ وغابت عن انتباه الكثيرين قوةُ الدفع الجماهيريّ لهذه الأمّة، فتحوّل إلى «واقعيّ» ونبَذ العروبةَ «ولغتَها الخشبيّة،» أو التحق بخطابٍ حداثويّ أو حريّاتيّ بديلاً من خطاب عربيّ نهضويّ مقاومٍ للصهيونيّة والاستعمار والاستبداد والتبعيّة والتجزئة

❖ ❖ ❖

محورُ مقالنا هنا قراءةٌ سريعةٌ في القراءات المتعدّدة التي شهدناها في الفضائيّات العربيّة والدوريّات والندوات عن «الربيع العربيّ.» وصادف أنْ شاركنا في إحدى هذه الندوات بعيْد رحيل بن عليّ ومبارك، ففوجئنا بالأحكام الجارفة المتحكّمة في عقول العديد من المثقّفين العرب.

لكنْ قبل أن نستعرض بعضًا من هذه الأحكام نتساءل: لماذا لا يعطي المثقفون العرب الوقتَ الكافي ليأخذ الحراكُ مداه قبل أن يَحْكموا عليه؟ الثورة الفرنسيّة دامت أربع سنوات قبل أن تهدأ، واستغرقتْ ما يقارب قرنًا لتطبيق مبادئها وفي هذا السياق يُروى أنّ وفدًا عربيّاً زار ماو تسي تونغ وسأله عن الثورة الفرنسيّة، فأجاب أنه ما زال من المبكّر الحكم وإنْ مضى عليها ما يوازي قرنين!

❖ ❖ ❖

يَرفض بعضُ المثقفين نعتَ التحرّك الجماهيريّ بـ «الثورة» لأنه لم يُعلنْ عن نظريّةٍ متكاملة، وعن قيادةٍ واضحةِ الملامح، وعن برنامجٍ عمليّ في المكان والزمان. لكنْ إذا كان صحيحًا أنّ الحزب في الماضي كانَ مصدرَ المعلومة السياسيّة والموقف السياسيّ، والمعبّئَ الجماهيريّ، ومنفّذَ الحراك السياسيّ، فإنّ المعلومة والموقف ودعواتِ التعبئة باتت اليوم تصل إلى شرائح المجتمع عبر أدوات التواصل الحديثة، فتراجعت الأحزابُ في الدول الغربيّة وحتى العربيّة. كما أنّ العلاقات الشبكيّة تستطيع أن تجنّد، عبر القواسم المشتركة، أكبرَ عددٍ ممكنٍ من الذين يتّفقون على موقف معيّن من دون الالتزام بباقي المواقف التي يمكن أن يطلقها الحزب. لذلك يمكن أن نتصوّر حراكًا جماهيريّاً لا يقوده تنظيمٌ واحد أو جبهةٌ واحدة، بل شبكةٌ من العلاقات.

❖ ❖ ❖

من الأحكام المتسرّعة نسبةُ بطء وتيرة التغيير في مصر إلى «المؤامرة » كلّنا يريد إلغاءَ كامب ديڤيد وقطعَ العلاقات مع الكيان الصهيونيّ، غير أنّ «البطء» لا يعني بالضرورة وجودَ مؤامرة. إنّ منطق الدولة يختلف عن منطق الثورة، وما نشهده اليوم هو تفريغٌ ممنهجٌ لمضمون اتفاقيّة كامب ديڤيد من دون إلغائها كما صدر عن الحكومة المصريّة الجديدة العديدُ من المواقف التي ردعتْ رعونة الكيان في ما يتعلّق بغزّة. وعلينا ألا ننسى أنّ المجلس العسكريّ والحكومة الحاليّة حالة مؤقّتة. ولا دليل على وجود مؤامرة داخل القوات المسلّحة التي ما زالت عقيدتُها القتاليّة تقول إنّ العدوّ هو الكيانُ الصهيونيّ. أما في ما يتعلّق بالقضايا الداخليّة، فتفكيكُ أواصر النظام السابق لا يحصل بفرمان ودفعةٍ واحدة، بل سيكون ذلك مهمّة الحكومة التي ستنبثق عن الانتخابات القادمة وعن هويّة الرئيس المرتقب كما أنّ المشهد السياسيّ الداخليّ معقّد ومركّب: فالإخوان المسلمون ليسوا حالةً واحدة، والقوى السياسيّة الأخرى ما زالت في حال إعادة تشكيل. ونلفت النظر إلى أنّ إمكانية النزول إلى الشارع من جديد في تونس ومصر ما زالت قائمة المطلوب طول البال!

❖ ❖ ❖

ومن الأحكام المتسرّعة أنّ هذا الحراك الجماهيريّ هو مِن صُنع المخابرات الغربيّة والعربيّة، وكأنّ الغرب «استاء» من أداء الحكّام العرب الذين حوّلوا أقطارَهم إلى بؤرٍ متخلّفةٍ تابعةٍ للمشيئة الغربيّة؛ أو كأنّ الكيان الصهيونيّ أراد أن يتخلّى عن حليفه الإستراتيجيّ ممثّلاً في شخص حسني مبارك! صحيح أنّ دول الغرب أرادت الالتفافَ على الحراك الجماهيريّ حمايةً لمصالحها المهدّدة؛ ومن الطبيعيّ أن يحاول الغربُ وأدواتُه إجهاضَ هذا الحراك من خلال تبنّي شعارات الحرّيّة والديمقراطيّة، عبر أدواته الموفدين إلى الفضائيّات العربيّة، وعبر مجالس انتقاليّة وخارجيّة مرحّبةٍ بتدخّلات الحلف الأطلسيّ في ليبيا أو

نرى إجحافًا في نعت ثوّار ليبيا بثّوار الناتو!

سوريا. ولكنّ هذا لا يعني «خلطَ» الثورة المضادّة بالحراك الجماهيريّ الصحيح.

وفي هذا الصدد نرى إجحافًا في نعت ثوّار ليبيا بثّوار الناتو! صحيح أنّ هناك قوًى في ليبيا تحاول خطفَ الانتفاضة ضدّ القذّافي لمصلحة التحالف مع الأطلسي، ولكنّ هناك أيضًا وطنيّين ليبيّين يرفضون الوصاية الأطلسيّة والاستبداد القذّافي معًا، ولا يجوز أن نخلط بينهم وبين الأوائل

وبالمثل، فإنّ الحراك في سوريا اليوم شعبيّ ومشروع، ولكنّ هناك من يريد إجهاضَه بالتبعيّة الخارجيّة. وما يقوم به بعضُ الإعلاميين والفضائيّات العربيّة، من تضخيم الأحداث واختلاق القلاقل، لا يخدم في آخر المطاف ذلك الحراكَ، بل يصبّ في أجندات الأطلسيّ والكيان الصهيونيّ. إنّ هدف الغرب وأدواته هو تمزيق سوريا إلى كياناتٍ متقاتلةٍ توفّر الحماية للكيان الصهيونيّ ويردّد أحدُ المسؤولين في الخارجيّة الأميركيّة في أوساطه أنّ الولايات المتحدة لن تتوقّف عن التدخّل في الشؤون السوريّة إلى أن تصل الحصيلةُ إلى مائة ألف قتيل من الواضح أنّ الولايات المتحدة تشجّع وتموّل حدوثَ حرب أهليّة في سوريا، وهذا ما لا يريده المعارضون الوطنيون السوريون بالتأكيد. إنّ الإصلاح آتٍ وإنْ ببطء؛ فلا داعي لخراب الوطن في سبيل الاستعجال

❖ ❖ ❖

من الأحكام المتسرّعة أيضًا أنّ النظام لم يتغيّر في تونس ومصر، وأنّ جلّ ما حصل هو تغييرُ رأس النظام وبقاءُ رموزه.

هذه قراءةٌ غيرُ دقيقة هي الأخرى، ومبسِّطة للواقع

أولاً، لا بدّ من التركيز على أهميّة خلع بن علي ومبارك، إذ يلعب الرئيسان دورًا بالغَ الأهمية في البلدين.

ثانيًا، ارتكز النظامُ في مصر على التحالف بين السلطة والأمن ورجال الأعمال على حساب الجيش (الركيزة الأساسيّة لثورة ٢٣ يوليو). وعليه، فإنّ سقوط ذلك التحالف، وعودةَ الجيش إلى الواجهة، يشكّلان في رأينا سقوطًا لنظام مبارك. ولا يجوز أن نعتبر أنّ الأمور استقرّت في مصر لمصلحة الجيش، أو لتحالفٍ جديدٍ بينه وبين الإخوان المسلمين؛ فهناك انتخاباتٌ قادمةٌ ستُظهر الخارطة السياسيّة الجديدة للمرحلة القادمة وفي تونس أيضًا لم تستقرّ الأوضاعُ بعد، والبعض يعتبر أنّ الجيش هو صاحبُ تنحّي بن علي عن الحكم أصلاً. أما القول بأنّ العديد من ضبّاط الجيش في تونس ومصر تلقّوْا تدريبًا في الولايات المتحدة فلا يعني أنّهم يريدون مصلحةَ الولايات المتحدة قبل مصلحة بلادهم أو على حسابها؛ إذ ليس كلّ من تدرّب فترةً من الزمن في الولايات المتحدة أصبح من عملائها أو من المعجبين بسياساتها في المنطقة.

❖ ❖ ❖

ومن الأحكام المتسرعة أنّ «الشباب» الذين قاموا بالحراك الجماهيريّ لا وعي قوميّاً لديهم، بل اكتفوْا بمقاربة الوضع الداخليّ لبلدهم ويستند أصحابُ هذا الحكم إلى عدم وجود شعارات مرفوعة عن فلسطين، وغياب أيّ تعاطف مع ما يجري في مختلف الأقطار العربيّة.

هذه القراءة غير صحيحة هي الأخرى أولاً، لأننا وجدنا يافطاتٍ ترفع شعاراتٍ مندّدةً بالكيان الصهيونيّ، وإنْ لم تطغَ على الشعارات المرفوعة الأخرى. ثانيًا، لم تمضِ أيّامٌ على الحراك المصريّ حتى نُسفت الأنابيبُ التي كانت مصرُ تزوّد الغازَ بها الكيانَ الصهيونيّ والأردن؛ وقد حصل ذلك عدّة مرات. ثالثًا، إنّ اقتحام سفارة الكيان في مصر أكبرُ دليل على ترابط الحراك الداخليّ بالقضيّة القوميّة؛ ومن يتابعْ تداعيات ذلك الحادث في الصحافة العبريّة والأميركيّة يَرَ مدى الهلع الذي أصاب حكومةَ الكيان والإدارة الأميركيّة. وأخيرًا، فإنّ انتقال «عدوى» الثورة إلى العديد من الأقطار العربيّة يدلّ بوضوح على وجود أمّةٍ واحدة تتحرّك لأسباب مماثلة وترفع شعاراتٍ متشابهةً.

❖ ❖ ❖

حكم آخر غير دقيق يفيد بأنّ المستفيد الأول من كلّ ذلك هو الحركات الإسلاميّة، وأنّ «الظلاميّة» ستعمّ تلك الدول.

ولكنْ إذا كان صحيحًا أنّ تلك الحركات أكثرُ تنظيمًا وتماسكًا من الحركات الأخرى، فذلك لا يعني أنّ الدول العربيّة ستتحوّل إلى إماراتٍ إسلاميّة أو إلى مشاريع إمارات تمهيدًا لحكم إسلاميّ شامل ومطلق ولكنْ لو عنى ذلك فعلاً، فأين حرصُ أولئك المثقفين على «إرادة الجماهير»؟ أليست الجماهير هي التي قامت بالحراك وهدمت الهياكلَ وخلعت الفراعنة؟ أليست هناك انتخاباتٌ مقرّرة يقول الشعبُ فيها كلمتَه؟ ألا يحقّ للإسلاميين الوصولُ إلى الحكم؟ ومن قال إنّ أداءهم سيكون أسوأ من الحكم «العَلماني»؟ والأهمّ من كلّ ذلك، لماذا قلّة الثقة بالجماهير؟ فالأخيرة برهنتْ على وعي وقدرة تعبويّة وتنظيميّة وتنفيذيّة، وما زالت معبّأة حتى هذه اللحظة لتصحيح مسارات الحراك

❖ ❖ ❖

في نهاية المطاف لا بدّ من استخلاص بعض النتائج من تلك القراءات المتعدّدة للحراك الجماهيريّ.

أولاً، من غير المفيد والمنطقيّ إطلاق أحكام جارفة على حراك ما زال قائمًا.

ثانيًا، لا يجوز الانتقالُ من إفراط في التشاؤم قبل الحراك إلى إفراطٍ في التفاؤل بعده، وبالتالي الوقوع في مطبّات الإحباط عند عدم تحقيق الرغبات المتعددة فورًا.

ثالثًا، إذا كانت هناك حالة واحدة عند جماهير هذه الأمة فهذا لا يعني أنّ ما يصلح في قُطْر سيصلح في كافة الأقطار؛ فلكلّ قطر خصوصيّتُه، وأهلُ الميدان أكثر معرفةً بشؤونهم، وواجبُنا كمثقفين هو الثقة بهم: فهذه الجماهير أنجزتْ ما أخفقت النخبُ المثقفةُ في إنجازه.

بيروت

زياد حافظ

أمين عامّ المنتدى القوميّ العربيّ

تحديات الانتفاضات العربيّة

الانتفاضات العربيّة ومآلاتها

□ راتب شعبو

لدى تناول الانتفاضات العربيّة، لا بدّ من التفريق بين مآل الانتفاضات التي نجحتْ في إسقاط رأس النظام وباتت في مرحلة بناء نظامٍ جديدٍ (تونس، مصر، ليبيا)، ومآل الانتفاضات التي ما تزال دون ذلك (سوريا، اليمن). وما يسوِّغ هذا التفريقَ هو تعثُّرُ انتفاضتيْ سوريا واليمن، وطولُ أمدهما، إلى حدٍّ يبرِّر تناولَهما تحت بندٍ مستقلّ أكثر من ذلك، لا بدّ من التمييز بين الثورة الشعبيّة السلميّة التي أنجزتْ إسقاطَ النظام في وقت قصير (أيّام) ومن دون تدخّل عسكريّ خارجيّ، كما في تونس ومصر، وبين الثورة المسلّحة المديدة (أشهر) التي لم تتمكّنْ من الحسم من غير تدخّلٍ عسكريّ خارجيّ، كما في ليبيا.

على أنّ هذا التمييز لا محلّ له في تناول الدوافع العميقة لاندلاع هذه الثورات. فالبلدان العربيّة تسودها أنظمةٌ ذاتُ مضمونٍ استبداديٍّ واحد، وإن اختلف شكلُ الحكم فيها. بل إنّ هذا المضمون راح، مع الزمن، يقارب بين أشكال الحكم، محيلاً الفارقَ الشكليَّ بينها إلى مجرّد فارق لفظيّ. فمن طبيعة الاستبداد إقصاءُ الناس عن الشأن العامّ، ولهذه الغاية يتمّ الحطُّ من مستواهم الحضاريّ والمعرفيّ، مقابل رفع الفئة الحاكمة إلى مرتبةٍ عاليةٍ من الحكمة والإلهام وصلتْ في سورية مثلاً إلى حدّ أنّ صحيفة **البعث** الرسميّة كانت تستخدم صفةَ «العظيم» في الإشارة إلى الرئيس السابق الراحل. والحقّ أن هذه المغالاة ليست زخرفةً على صرح النظام الاستبداديّ، بل لها وظيفتُها. وهي تطبيعُ «حقيقة» أنّ الشأن العامّ موضوعُ اشتغالٍ خاصٍّ بالقائد الملهَم الذي لا يتّخذ قرارًا إلاّ لحكمةٍ تَدقُّ على أفهام «العوامّ،» الذين عليهم أن يَشْكروا القيادةَ ولو على المكروهات! إنه واقعٌ يقلّد العلاقةَ بين العِباد وربّهم، الذي له حكمةٌ خيّرةٌ في كلّ أمر. وإذا كان القائد على هذا المستوى من «العظمة،» فمن الطبيعيّ أن يَحْكم مدى الحياة، وأن «تُنكبَ» الأمّةُ بموته، وأن ترجو «النجاةَ» في من قد يَرِثون مواصفاتِه من سلالته!

لعقودٍ طويلة استندتْ علاقةُ الاستبداد إلى ثلاثة مرتكزات: الحرب الباردة (أو الاستقطاب العالميّ بين معسكرين اشتراكيّ ورأسماليّ)، والعزلة النسبيّة للشعوب التي كانت محتكرة إعلاميّاً وثقافيّاً لصالح النظام السياسيّ في بلدها، والقمع المنهجيّ الذي يتكفّل بقتل أيّ بادرةٍ مستقلّةٍ في مهدها - أسياسيّةً كانت أمْ ثقافيّةً أمْ رياضيّةً أمْ خيريّةً. وبعد انتهاء الحرب الباردة وتفجُّر ثورة الإعلام، ضعفتْ ركائزُ هذه الأنظمة، وفُتح بابُ تغييرها.

لم يعد المعسكرُ الرأسماليّ مستنفرًا ضدّ أيّ تغيير يطاول أحدَ الأنظمة الحليفة مخافةَ أن يصبّ في صالح المعسكر الاشتراكيّ؛ بل صار في مقدور البلدان الرأسماليّة الفاعلة أن تتعامل بأعصابٍ باردةٍ مع حركات التغيير الناشئة، وأن تتبنّاها وتساندَها وهي مطمئنّة إلى أنّ «خراجها لها أينما أَمطرتْ،» استنادًا إلى آليّات النهب الاقتصاديّ المدعوم بسيطرةٍ سياسيّةٍ وعسكريّة. لم يعد تغييرُ النظام الرأسماليّ مدرَجًا اليوم كمهمّةٍ سياسيّةٍ عقب انتكاس الاقتراح الاشتراكيّ الذي بشّر بنسف الأساس الموضوعيّ للظلم الاجتماعيّ من خلال نسف الملْكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج. فانتهاءُ الحرب الباردة حرّر الصراعاتِ الاجتماعيّة السياسيّة من وطأة الاستقطاب (الاشتراكيّ ـ الرأسماليّ) الذي فرضتْه تلك الفترة، وأظهر أنّه كان طارئًا أو زائفًا، وأنّ ما يَحْكم تاريخَ العالم الحديث في العمق هو التوتّرُ بين توحّد العالم اقتصاديّاً (وما يقتضيه من عولمة) وتفتّتِه السياسيّ. لم يختفِ حلفُ الناتو العسكريّ مثلاً باختفاء حلف وارسو العسكريّ؛ ذلك لأنّ السببَ الأساسَ لوجود الناتو هو أنّه القوة المباشرة لحفظ مصالح المراكز الرأسماليّة المسيطرة، إنْ من حيث تأمين المواد الأوليّة والممرّات المائيّة والنقل، أو من حيث تأمين الأسواق. يمكن القولُ اليوم، إذن، إنّ السياسة هي ما يعوّق توحّدَ الاقتصاد العالميّ (بتفتّت العالم سياسيّاً إلى دول يُفترض أنها ذاتُ سيادة)، وهي ما يسهّله في الوقت نفسه (بالهيمنة السياسيّة والاتفاقيّات والتدخّل العسكريّ..). وربّما يساعدنا هذا الإطارُ في فهم مجال تحرّك الانتفاضات العربيّة.

وممّا ساعد أيضًا في اندلاع هذه الانتفاضات تحرّرُ الوعي العامّ، جرّاء ثورة الاتصالات الهائلة، من الاحتكار الرسميّ. فبانت الأنظمة العربيّة، أمام ذلك الوعي، أنظمةً عائليّةً فاسدةً مستبدّةً ذات دورٍ رئيسٍ في بؤس الناس وإذلالهم. وكان من شأن ثورة الإعلام والتواصل أيضًا أنْ حدّت من حريّة أجهزة الأمن، إذ باتت تصرّفاتُ هذه الأجهزة مادّةً إعلاميّةً تُعرض على الملأ وتؤثّر تأثيرًا كبيرًا في تعرية الأنظمة الاستبداديّة أخلاقيّاً.

هذه التغيّرات المهمّة مهّدتْ لتفجُّر القهر المزمن المتراكم على شكل انتفاضاتٍ شعبيّةٍ اتّصفت بأنّها

١ ـ انتفاضاتٌ بلا منظّرين وبلا قيادة سياسيّة (هل ستنقُضُ هذه الانتفاضاتُ الأطروحةَ اللينينيّةَ الشهيرة: «لا حركة ثوريّة من دون نظريّة ثوريّة»؟). فقد ابتكرتْ قيادتَها الميدانيّةَ والسياسيّةَ، في حين اكتفت القياداتُ المعارضةُ التقليديّة بتكرار القول إنها «صدًى لصوت الشارع،» مستقيلةً بذلك من أيّ دورٍ قياديّ فعليّ. والحال أنّ هذه القوى غرقتْ سنواتٍ طويلةً في وضع برامج سياسيّة تمكّنها من أن تبرّر وجودَها، وأن تثْبتَ ـ نظريّاً ـ جدارتَها بقيادة المجتمع، بما يسوّغ لها طرحَ نفسها بديلاً من النظام القائم؛ وكانت ترى أنّ طرحَ شعار «إسقاط النظام» من دون تقديم برنامج متكامل للمجتمع ضربٌ من «الولدنة السياسيّة.» ومع كساد برامج التغيير خلال العقود الثلاثة الأخيرة وَجدت القوى المذكورةُ نفسَها على الهامش، إلى أن جاءت الانتفاضاتُ الشعبيّة الكبيرة فأعطتها المسوِّغَ الأخلاقيّ والسياسيّ لطرح فكرة «إسقاط النظام» بصفته التكثيفَ الملموسَ لكلّ عناصر تخلّف المجتمع وذلّ أبنائه. إنّ انتفاضاتٍ كهذه هي وحدها مَن تستطيع أن تقول بكلّ بساطة إنّ «الشعب يريد إسقاط النظام،» وأن تحوزَ قبولاً واسعًا لم يكن يمكن أن تحوزه لو كانت تحت قيادة جهةٍ سياسيّةٍ معيّنة، إذ كان سيبدو الأمرُ صراعًا على السلطة لا مسعًى تغييرًا حقيقيّاً، في حين أنّ هذه الانتفاضات غير حزبيّة وغير إيديولوجيّة، أيْ إنّها «بريئة» سياسيّاً ولا يمكن تشويهُ تحرّكها بأنه صراع على سلطة. وهذا شكّل نقطة قوةٍ للانتفاضات، لكنه شكّل مع الوقت نقطةَ ضعفٍ لها في البلدان التي صمد فيها النظامُ طويلاً في وجه انتفاضته.

٢ ـ انتفاضاتٌ يَغْلب عليها عنصرُ الشباب: شباب تجاوزوا حدودَ أسلافهم، وابتكروا أشكالَ الاحتجاج والشعارات الخاصّة بهم لكنْ، إذا كانت هذه الصفة فعّالةً في زعزعة النظام، نظرًا إلى كفاحيّة الشباب العالية واستعدادهم للتضحية ومهاراتِهم الميدانيّة، فإنها لا تَخْدم في مرحلة البناء اللاحقة المفترضة حيث لا برنامج محدّد ولا رؤية سياسيّة واضحة ولا خبرة.

٣ ـ انتفاضاتٌ خرج فيها المتظاهرون على الواقع المزري بشعاراتٍ سياسيّة/اجتماعيّة «داخليّة» محض (حريّة، ديموقراطيّة، رفض الفساد والذلّ، إسقاط النظام، الخ)، أيْ من دون أدنى إشارة إلى المسائل «الوطنيّة» التي تعانيها هذه البلدان. لم يتمّ التطرّقُ كثيرًا إلى اتفاقيّة كامب ديڤيد في مصر مثلاً، كما لم يهتفْ متظاهرو سوريّا ضدّ إسرائيل التي تحتلّ أرضَهم ولا ضدّ أمريكا التي تساندها في اغتصابها وعدوانها. لقد بدت هذه الانتفاضاتُ تجسيدًا حيّاً لفكرة إدوارد برنشتاين «الهدف لا شيء، الحركة كلّ شيء» ـ وهي فكرةٌ طالما هوجمتْ، وتعني حلّ المشاكل **المباشرة الملموسة** التي تعترض الناسَ من دون توجيه نشاطهم أو قياسه على هدفٍ بعيدٍ موضوعٍ سلفًا

حدود التوقّعات

تتحرّك هذه الانتفاضاتُ ضمن حدودٍ ضيّقة، ويبدو لي أنّ مآلاتها سوف تقصر عن أحلام صانعيها وأنصارها، على الأقلّ في المدى المنظور. فالبلدان التي نجحتْ فيها الانتفاضةُ في إسقاط رأس النظام تمرّ في مرحلةٍ انتقاليّة، تطول أو تَقْصر، مضمونُها الأساسُ نزعُ جذور النظام القديم الذي يمتلك القدرةَ على التخريب في ظلّ ليونة عُود النظام الجديد ـ وهو ما قد يصل بالبلد إلى فوضى تَدفع بالناس ربّما إلى قبول انقلابٍ عسكريّ لإعادة الأمن حفظًا للحياة والممتلكات. ولا أظنّ أنّ حلفاء هذه الانتفاضات اليوم، ولاسيما العرب منهم، سوف يستاؤون من وعورة هذا البرزخ بل إخالهم سيساهمون في زيادة وعورته لجعل هذه الانتفاضات نموذجًا لا يحتذى تمامًا كما فعلت الدول التي خافت أن يتكرّر سيناريو احتلال العراق فيها، فلم تكتفِ بدعم مقاومة هذا الاحتلال (لكي لا تفكّر أمريكا باحتلال آخر) بل ساهمتْ أيضًا في التقتيل الطائفيّ الرهيب والعبثيّ لكي لا يفكّر الناسُ بتمنّي التجربة العراقيّة (وغير العراقيّة) في «الديموقراطيّة»

وسوى الخشية من مثل هذا الانقلاب العسكريّ، فإنّ هناك خطرَ الاستسلام للتيّار الإسلاميّ. هذا التيّار يمتاز بقدرته على الحشد الواسع والسريع، وعلى الانضباطيّة والمرونة التنظيميّة، بما يرشّحه لحلّ مشكلة الفوضى وغياب الدولة إذا وقعتْ ودامت طويلاً. وأنا أسمّي ذلك «خطرًا» لأنّ هذا التيّار، مثل التيّار الشيوعيّ، إقصائيّ واستعلائيّ وغيرُ ديموقراطيّ بطبعه ما لم يُفرضْ عليه (من قوًى داخل المجتمع) أن يعدّل من طبيعته. فإذا كان الشيوعيون يرونْ في أنفسهم ممثّلين للحتميّة التاريخيّة (ولا يعتقدون أنّ الناس سيقفون بين أيديها يومًا ليسألوا عمّا كانوا يفعلون!) ويرونْ أنّ هذا يخوّلهم إقصاءَ «الرجعيين،» فكيف بالإسلاميين الذين يرونْ في أنفسهم ممثّلين لمشيئة الله؟! وما يزيد في الخشية من هذا الخطر هو شحنُ الجمهور المنتفض بشعار «الديموقراطيّة السياسيّة» الخالية من أيّ مضمونٍ عداليّ اجتماعيّ. غير أنّ هذا الخطر الإسلاميّ يتراجع إذا تمكّنت القوى العلمانيّة والمدنيّة من تنظيم نفسها وتثقيل كفّتها في المجتمع.

أما على مستوًى أعمق، فتجد الحركةُ الشعبيّةُ العارمةُ نفسَها محصورةً في حدود العلاقات الرأسماليّة التي لا تَنْضب وسائلُها في إعادة إنتاج علاقة السيّد والعبد. ولتوسيع هذه الحدود (ولا نقول كسرها) وتحقيق مستوًى ما من العدالة الاجتماعيّة، يتعيّن على هذه الحركة المضيُّ طويلاً في طريق إسقاط سلسلة استبداداتٍ مفروضةٍ من الداخل والخارج. وهذا ما تشهده مصرُ اليوم، ويمكن

أن يفضي على المدى البعيد إلى ترسيخ آليّاتٍ تحمي المواطنَ نسبيّاً من جور النظام الرأسماليّ الذي يعمّم ثقافة الديموقراطيّة وحقوق الإنسان ولكنه يولّد في الوقت نفسه المزيدَ من الإفقار والتهميش.

أما في سورية واليمن، حيث لم يُحسم الصراعُ بعد شهورٍ طويلةٍ من الحراك المتواصل، فإنّ المخاطر تبدو أشدّ من القواسم المشتركة بين الحالتين: ١) التماسكُ النسبيّ للدولة، وتماسكُ الجيش وعدمُ حياده، رغم طول أمد الانتفاضة وحجمها. ٢) فتورُ المواقف الدوليّة والعربيّة منها. في مصر وتونس، حُسم الصراعُ سريعًا بفضل حياد الجيش، ولكنّ وقوف الجيش في وجه الحراك في سوريا واليمن يهدّد الانتفاضةَ أو سلميّتها ـ وفي الحالين خسارةٌ كبيرة فعسكرةُ الانتفاضة ليست طريقًا لانتصارها إلاّ إذا حصلتْ على دعم عسكريّ خارجيّ لن يكون بلا ثمنٍ ثقيل (كما في المثال الليبيّ)، وتراجعُ الانتفاضة بعد كلّ هذه التضحيات والخسائر سيعني نكوصًا اجتماعيّاً لعقودٍ قادمة (كما في المثال البحرينيّ). وبين الاحتمالين، تختطّ الانتفاضتان السوريّة واليمنيّة لنفسيهما طريقًا شاقّاً للنصر.

وفضلاً عن طبيعة المخاطر المحيطة بهاتين الانتفاضتين، اللتين تلمسان التشابهَ بينهما وتعبّران عنه في الهتافات هنا وهناك، وقد كان اسمُ جمعة ٢٠١١/٩/٣٠ مشتركًا بينهما («النصرُ لشامنا ويمننا»)، فإنّ طول أمد القمع وشراسته يحصران حركة الاحتجاج في المناطق والفئات الأكثر استعدادًا للتضحية والأكثر راديكاليّةً. ومن شأن هذا أن يعطي صورةً مجزوءةً عن جمهور الانتفاضة الحقيقيّ، الأوسعِ والأكثرِ تنوّعًا والأقلّ ظهورًا، وأن يعكس نفسه على مرحلةٍ ما بعد تغيير النظام.

دمشق

راتب شعبو

كاتب سوريّ

تحديات الانتفاضات العربية

الإسلام السياسيّ: حجّمتْه الثوراتُ، ولكنه ما زال أحدَ تحدّياتها

□ إيّاد العبدالله

لم يكن سقوطُ مبارك وبن عليّ والقذافي نهايةَ الثورة، بل ربما كان امتحانَها الأكبر؛ ذلك أنّ الحياة السعيدة التي تبدأ مع سقوط الملوك الظالمين لا مكانَ لها إلاّ في حكايات الأطفال.

ثمة تركة ثقيلة خلّفها الراحلون وراءهم، يقع على عاتق الثورات ونُخبها التصدّي لها. وإذا كانت الأنظمةُ الساقطة، والأنظمةُ الآيلةُ إلى السقوط، قدّمتْ نفسَها إلى العالم وإلى شعوبها على أنّها الممكنُ التاريخيُّ الوحيد، وأنّ زوالها لا يعني إلاّ زوالَ البلاد والعباد، فإنّ التحدّي الأكبر أمام الثورات العربيّة يكمن في إزاحة هذه الأنظمة ومرتكزاتها، وبناءِ نظامٍ بديلٍ يصون البلادَ وكراماتِ أهلها وحريّاتهم. وذلكم هو الجهادُ الأكبر.

التحدّيات كثيرة، وربما كان الإسلامُ السياسيّ من أهمّها وهو ما سنحاول الاقترابَ منه في هذا المقال.

إسلاميون قد يحْكمون... بلا دولةٍ إسلاميّة

كشفت الثوراتُ العربيّةُ أحجامَ القوى والأهواء السياسيّة على الأرض. ففي الوقت الذي برزتْ فيه هشاشةُ اليسار وتخبّطُه، وبرز ترهُّلُ باقي القوى العلمانيّة من ليبراليين وقوميين، ظهر الإسلاميون أكثرَ القوى تنظيمًا وقدرةً على الحشد والتعبئة. غير أنّ هذا لا يعني أنّهم يستطيعون أخذ البلاد إلى حيث يريدون؛ فلقد كانت الثوراتُ المذكورةُ أوّلَ من وضع لهم حدودًا، مظهرةً أنّ حجمَهم ليس كما كانوا يقدّمون أنفسَهم، أو كما كان يتوهّم غيرُهم من أهل الغرب و«الحداثة » لقد قامت الثوراتُ العربيّة بعيدًا عن شعارات الإسلام السياسيّ ـ وهذا ما يفسّر حضورَه الثانويّ، سواءً في التهيئة لهذه الثورات أو في سياقها.

لم تحمل الحركاتُ الإسلاميّة مشروعًا لتغيير للأنظمة، ما عدا «تنظيم القاعدة» الذي كان العنفُ مشروعَه الوحيدَ لتحقيق ذلك. ولم تكن تثق أصلاً بقدرة الشعوب على تغييرها. وهذا ما يفسّر انخراطَ الإخوان المسلمين في مصر في اللعبة السياسيّة التي كان يرسم ملامحَها نظامُ مبارك، وعبر التحالف مع أحزابٍ وقوى متعدّدة، من أجل أن يكون لها موطئُ قدمٍ في اللعبة السياسيّة؛ بل لعلّ أقصى ما كانت تحلم به آنذاك هو عدمُ تمرير مخطّط مبارك في توريث الحكم لابنه.

أما جماعةُ الإخوان المسلمين في سوريا، وهي جماعةٌ محظورة، فلم تكن تحمل هي الأخرى مشروعًا تغييريّاً للنظام. إذ بعيْد التحاقهم بـ «ربيع دمشق،» الذي صاغ أغلبَ ملامحه مثقفون معارضون إثرَ رحيل الرئيس حافظ الأسد، حوّلوا رحلهم ما إنْ وُئد هذا الربيعُ ولاح في الأفق مشروعُ تغييرٍ دوليّ للنظام السوريّ ـ وهو مشروعٌ بدأ مع احتلال العراق وإسقاط نظامه، لتزداد فرصُه عقب اغتيال رفيق الحريري في لبنان. فانضمّوا إلى «جبهة الخلاص» التي أنشأها النائبُ السابقُ للرئيس السوريّ، السيّد عبد الحليم خدّام (الذي انتقل مؤخّرًا إلى صفوف «المعارضة» بعد أن قرأ أنّ ثمة مناخًا تغييريّاً قادمًا قد يطيح النظامَ السوريّ). لكنْ، لم تكن لـ «جبهة الخلاص» أيّةُ شعبيّةٍ تُذْكر بين السوريين، فلماذا ذهب الإخوانُ المسلمون إليها؟ ألانحسار شعبيّتهم في الداخل السوريّ دورٌ في هذا؟ وهل نفهم تعليقَ معارضتهم للنظام آنذاك بأنّه دعمٌ لـ «ممانعته» ولمواقفِه من العدوان الإسرائيليّ على غزّة، أمْ لأنّ التغييرَ الدوليَّ للنظام كان قد بات في خبر كان؟

وفي السياق ذاته يمكن أن نتحدث عن «النهضة» التونسيّة التي لم تلتحقْ بالثورة إلاّ بعد نجاحها كما يمكننا أن نتحدّث عن إسلاميّي ليبيا الذين يشدّدون على الدولة المدنيّة، وعلى أنّ الاعتدال هو من طبائع الليبيين، في ظلّ غيابٍ كاملٍ للجماعة الليبيّة المقاتلة ـ الفزّاعة التي كان يلوّح بها القذافي

نعم، لقد أظهرتْ حركاتٌ إسلاميّة عربيّة خطابًا «معتدلاً» يُثمّن الديمقراطيّة ويدعو إلى الاحتكام إلى صناديق الاقتراع واحترام إرادة الشعوب. ولكنّ شكوكًا تشير إلى أنّ ذلك «الاعتدال» غيرُ أصيل، بل مراوغٌ حتمتْه الظروفُ الناجمةُ عن الاستبداد، أو فَرَضَه البحثُ عن شرعيّة الحدّ الأدنى التي تتيح بعضَ الحضور والحراك السياسيّ. فالحقّ أنّ هذا «الاعتدال» لم يترافقْ مع أيّة مراجعاتٍ قامت بها هذه الحركاتُ الإسلاميّة، يجعله في صلب برامجها ونظرتها إلى العالم والدولة والمجتمع فكيف نفهم، مثلاً، ما يصرّح به في الشهور الأخيرة المرشدُ العامّ السابق للإخوان السوريين، من أنه لن ينتخبَ أو يرشّح مسيحيّاً، ولكنْ إذا حصل أن فاز مسيحيٌّ عبر صناديق الاقتراع «فلا مشكلة لدينا»؟ أهو كلام للاستهلاك الإعلاميّ؟ ربما. ولكنْ أن يُضطرّ البيانوني

«النهضة» التونسيّة أكثر مرونةً في التعاطي مع العصر، إنّما على أرضيّة المقولات التي يقول بها معظمُ الإسلاميين العرب

إلى قولٍ ما يخالف ثوابت الجماعة في زمن الثورات، فهذا يعني أنّ واقعًا متحرّكًا أخذ الإسلاميون يتلمّسون تعقيدَه، وعجزَهم عن تمثيله والهيمنة عليه. وقد نُسمّي هذا الاعتدال «اعتدالَ الأمر الواقع.»

وصحيح أنّ «النهضة» والإخوان المسلمين في تونس ومصر ما بعد الثورة يسعوْن إلى صناديق الاقتراع للوصول إلى السلطة وتأكيدِ حضورهما وتفوّقِهما على القوى الأخرى؛ ولكنّ هذا السعي إنّما هو محضُ تسليم بعدم إمكانيّة قيام الدولة الإسلاميّة التي أثبت وأقعُ الحال أنها تتقاطع مع المجتمع الشيوعيّ الذي بشّر به ماركس: كلاهما طوبى.

ولكنْ، هل هذا كافٍ وضامنٌ لعدم حرف الأمور نحو اتجاهاتٍ غير محمودة؟ لقد كانت الأنظمة المتهاوية بلا شعبيّةٍ وبلا إنجازات، ومع ذلك حكمتْ عقودًا. ومع أنّ الظروف تغيّرتْ، فإنّ الاطمئنان إلى هذا الأمر وحده لا يكفي. وأوّل الأخطار هو من طبيعة عامّة، جميعُ القوى ـ إسلاميّة وغير ذلك ـ معرّضٌ للوقوع فيه. فهذه القوى، التي حافظتْ على نفسها تحت وطأة استبدادٍ مديد، لا بدّ أن يكون التكلّسُ قد أصاب مفاصلَها، وخصوصًا أنه لم يُتَح لها أن تقف مع ذاتها وقفةً نقديّةً تُراجع فيها خياراتِها ورؤاها العامّة؛ كما لم يُتح لها أن تعيش تجربةً سياسيّةً يُعتدّ بها لتستخلصَ منها ما ينبغي استخلاصُه وبعض هذه القوى عمرُه أكبرُ من عمر الاستبداد المعاصر. ثمة مناخٌ عفنٌ، وناقلٌ للأمراض، صنعه هذا الاستبدادُ، ولا بدّ أن يصاب مَنْ حولَه ببعضها.

وبالنسبة إلى الإسلاميين، الذين يصحّ عليهم وعلى غيرهم ما سبق، فإنّهم يتفرّدون ببعض الأمور، إذ يثير وصولُهم إلى السلطة حفيظةَ المجتمع الدوليّ وشكوكَه. وأحدُ التحدّيات المطروحة عليهم في حال وصولهم ذاك هو كيف يستطيعون التوفيقَ بين تحقيق السيادة وإقامةِ علاقاتٍ متوازنةٍ مع المجتمع الدوليّ: فلا معنى للسيادة ونحن معزولون عن العالم؛ كما لا معنى لها ونحن تابعون فيه ولا شخصيّة لنا.

أما داخليّاً، فالتحدّيات أكبر ذلك أنّ أنظمة الاستبداد تغادرنا فتترك لنا مجتمعاتٍ مفخّخةً قابلةً للانفجار في أيّ لحظة. ثمة احتقانٌ وفقرٌ وبطالةٌ وتعليمٌ سيّئ ـ وهذه ملفّاتٌ لا بدّ من معالجتها. ثمّ إنّ الإسلاميين ليسوا موضع إجماع، ولم يكونوا يومًا، بل ليسوا كتلةً متجانسةً فيما بينهم، فكيف ستكون الحالُ مع مجتمعاتٍ تعدّديّةٍ على صعيد ثقافتها وأخلاقيّاتها، وكذلك على صعيد المصالح والأهواء؟ إنّ السلْمَ الاجتماعيّ، وضمانَ الحريّات السياسيّة والاجتماعيّة والتنمية، أولويّاتٌ لا استقرار من دون تحقيقها.

الأتراك: النموذج القادم؟

برزتْ آراءٌ في الأشهر الأخير تتساءل عن إمكانيّة أن يكون النموذجُ الإسلاميّ التركيّ، المتمثّلُ في حزب العدالة والتنمية، هو قِبلة الحركات الإسلاميّة في

العالم العربيّ، أو المثالَ الذي تسعى إلى محاكاته. البعض رأى ذلك محتملاً، وآخرون رجّحوا عكسَ ذلك.

لا أعتقد أنّ هذا محتمل، في المدى المنظور على الأقلّ. فثمة مفارقة بين «الإسلاميْن» التركيّ والعربيّ، في الزمن الحديث، تعكس جوانبَ تحتاج إلى بحثٍ وتدقيق. ذلك أنّ الخلافة الإسلاميّة الأخيرة كانت في يد الأتراك العثمانيين، ومن قام بإعلان وفاتها هم الأتراكُ أيضًا، وكان ذلك مقدّمةً لسياساتٍ رسميّةٍ عنيفةٍ تهدف إلى علمنة المجتمع والدولة وتحديثِهما وإقصاءِ الدين إلى هوامش خانقةٍ له. وقد شكّل هذا انقلابًا حقيقيّاً، ونجمتْ عنه سلسلةٌ من الانهدامات الاجتماعيّة عبر ضرب فئاتٍ ومصالحَ تعود أصولُها إلى البنية التي سبقتْ ولادةَ الأتاتوركيّة. ومع ذلك، لم نشهدْ آنذاك، ولاحقًا، في التاريخ الحديث للإسلاميّة التركيّة، أيّ ردّ فعل من طبيعة السياسات العنيفة التي طالت مختلفَ جوانبها وامتيازاتها التاريخيّة وربّما كان حزبُ العدالة والتنمية امتدادًا، بشكلٍ ما، لهذا «الإسلام» الذي غدا أكثرَ قدرةً على المعاصرة والتعاطي مع العالم

أما الخطّ الذي سارت عليه الإسلاميّةُ العربيّةُ فكان مغايرًا. فإذا كان الإسلام هو المرجعيّة المُعلَنة والحاسمة في النظم العربيّة «المحافظة،» فإنّ النظم التي جعلتْ من إيديولوجيّات تحديثيّة هويّةً ومشروعًا لها، منذ ما بعد الاستقلال وحتى الآن، لم تقم هي أيضًا على عداء الإسلام، بل اشترطت الإسلام دينًا للحاكم ومصدرًا أساسيّاً من مصادر التشريع البورقيبيّة نفسُها، التي تُعتبر الاستثناءَ العربيَّ الأكثرَ صداميّةً مع الدين، لم تكن بفجاجة الأتاتوركيّة وقسوتها.

أما النظمُ العربيّة «التقدميّة» فهي أيضًا تقاطعتْ مع الحركة الإسلاميّة في العداء لإمبرياليّة الغرب وللآثار التي خلّفها استعمارُه للبلاد؛ ومع ذلك فإننا نجد أنّ حركات إسلاميّة أساسيّة في تلك البلدان تبنّت مفهومَ «الحاكميّة» ونَظّرتْ لحكم الشريعة وكفّر بعضُها المجتمعَ بوصفه يعيش في جاهلية القرن العشرين ومثالاً على ذلك فإنّ أحدَ آباء الإسلام الجهاديّ المعاصر، المنظر الإخوانيّ سيّد قطب، نظّر للحاكميّة ولتكفير المجتمعات وهو في سجون عبد الناصر.

لقد كان ردّ فعل الإسلاميّة العربيّة من طبيعة فعل الأنظمة: عنيفًا تجاه الدولة، والمجتمع، وكلّ من يختلف معها. وربما كان الاستثناء الوحيد، الأقلّ عنفيّة، هو حركة النهضة التونسيّة؛ فهي أكثر مرونةً في التعاطي مع العصر... إنّما على أرضيّة المقولات التي يقول بها معظمُ الإسلاميين العرَب، مثل مقولات «الدولة الإسلاميّة» و«تحكيم الشريعة،» ولكنْ بعد توسيع دلالاتها بما يقارب التصورَ المثاليَّ للديمقراطيّة.

لا يعني هذا أنّ ثمّة خصوصيّةً وطبائعَ فاصلةً بين الأتراك والعرب، وإنما هذه محاولة للإشارة إلى بعض المفارقات التي لا يستوي الكلامُ عن قرابة محتملة بين «إسلاميْ» الطرفين من دون أخذها في الاعتبار.

ابن لادن... وداعًا؟

لقد كانت الثوراتُ العربيّةُ الامتحانَ الأكبرَ لتنظيم القاعدة، ورسب فيه بجدارة. فما فشل هذا التنظيمُ في إسقاطه عبر سنين طوال، وهو مدجَّجٌ بالعنف الماديّ والإيديولوجيّ، استطاعت تلك الثوراتُ أن تُسقطَ بعضَه وتهزَّ أركانَ بعضِه الآخر خلال أيام أو أشهر، عبر انتفاضاتٍ سلميّةٍ شهد لها البعيدُ والقريب.

أيعني هذا أنه ذهب إلى غير رجعة؟ ربّما. ولكنْ في حال فشل المنتفضين في إقامة نظامٍ بديلٍ وأكثر إنسانيّةً من الأنظمة الفاقدة الإحساس بكلّ ما هو إنسانيّ، فإنّ ذلك سيقدّم لذلك التنظيم ساحةً يجيد اللعبَ فيها. فهل سيُعطى مثلُ هذه الفرصة؟

لقد تغذّى هذا التنظيمُ في وجوده على استبداد الأنظمة العربيّة وفسادها، فطَرَحَ نفسَه بديلاً منها، ويُفترض بالتالي أن يزول بزوالها.

دمشق

إيّاد العبدالله

كاتب سوريّ

تحديات الانتفاضات العربية

الانتفاضة السوريّة: بين عنف النظام وتكالب الخارج

□ محمد ديبو

لعلّ أهمّ الأسئلة التي تطرح نفسَها الآن على الساحة السوريّة هي: هل ستحافظ الانتفاضةُ على سلميّتها؟ وهل ثمة إمكانيةٌ للتظاهر السلميّ حين يصبح من يذهب إلى التظاهر كمن يصعد إلى حتفه باسمًا، بلغة محمود درويش؟ وهناك أيضًا أسئلة فرعيّة تتعلّق بالبحث عن عجز الانتفاضة عن الحسم، وعن دور القوى الفاعلة داخليّاً وخارجيّاً، سلبًا أو إيجابًا.

في وصف الحالة الراهنة

تقف سوريا اليوم على حافة الهاوية أو في «النقطة الحرجة،» متوازنةً بفعل قوًى تتصارع داخليّاً وإقليميّاً ودوليّاً. ويأتي «توازنُ الهاوية» أ) داخليّاً، من سلطةٍ مطلقةِ العنف، تواجه شارعًا مصرّاً على تظاهره وسلميّته واستعدادِه للمضيّ حتى النهاية، ولكنْ مع عجز أيٍّ منهما عن الحسم لصالحه؛ ب) وإقليميّاً، من صراع إيرانيّ وتركيّ/سعوديّ على مَن يفوز بحصّة اللاعب الأقوى في المنطقة، ضمن حلفين دوليّين متناقضين، يتمثّل أحدُهما في حلف روسيا ـ الصين ـ الهند، ويتمثّل الآخرُ في حلف أميركا ـ الناتو، وكلٌّ منهما يسعى إلى تحقيق مصالحه بعيدًا عن أحلام الشعب السوريّ وتوقِه إلى الحريّة. فلو كان أيٌّ منهما تهمّه حريّةُ شعبنا لما تفرّج طوال ثمانية أشهر على هذا الدم النبيل يراق على شاشات العهر العالميّة بعد أن دعم الطرفان نظامَ الاستبداد طوال عقود، ولما بقي الشعبُ الفلسطينيّ يُقتل منذ خمسة عقودٍ ونيّف من دون أن يهتزّ رمشُ الضمير العالميّ.

ويزيد من تعقيد الحالة السوريّة ضعفُ المعارضة السوريّة التقليديّة، وتأخّرُها عن مسار الانتفاضة كثيرًا، وتخلّفها عن ممارسة السياسة إلاّ في وصفها محضَ تسجيلٍ للمواقف وبدلاً من أن تسعى إلى تجذير الانتفاضة، وتوسيعِ أفقها، وممارسةِ منطقِ الكرّ والفرّ مع النظام لإنهاكه (علمًا أنّ هذا الأخير يجيد لعبة السياسة والقتل معًا!)، نجدها حتى اللحظة تتصارع في مؤتمراتها المتعالية على الشارع أو الهابطةِ عليه بالمظلّة. لقد أثبتت المعارضة، حتى اللحظة، عدمَ ثقتها بقدرة الشارع على الحسم: فاتجهتْ معارضةُ الداخل، منذ بداية الانتفاضة، إلى التفاوض مع النظام مطالبةً بتفكيك بنيته الأمنيّة للانتقال إلى الديمقراطيّة، في حين اتّجهتْ معارضةُ الخارج إلى الاستعانة بالأجنبيّ تحت مسمّياتٍ كثيرةٍ أبرزُها «الحماية الدوليّة.» ولعلّ التشرذم بين مكوّنات «المجلس الوطنيّ» لجهة تفسير موضوع الحماية الدوليّة، والفرزَ الذي بات واضحًا بين معارضة الداخل والخارج، أصبحا يشكّلان أكبرَ عاملٍ يهدّد الانتفاضة: فثمة شارعٌ يموت في نبلٍ عزّ مثيلُه، ولكنْ لا قوةَ سياسيّةً تعرف كيف تجعل من ذلك نصرًا من دون أن تستجلبَ الأجنبيّ، ولا كيف تحقّق شعاراتِ الانتفاضة المتمثّلةَ في الحريّة والكرامة وعدالة توزيع الثروة ولعلّ ما كتبه متظاهرو بلدة كفر نبّل على إحدى اليافطات يشي ببأس الشارع من معارضته ومن كلّ شيء: «يسقط النظام والمعارضة، تسقط الأمّة العربيّة والإسلاميّة، يسقط مجلسُ الأمن، يسقط العالم، يسقط كلّ شي.» وهذا اليأس، إنْ تمدّد على كامل جسد الانتفاضة، قد يقود إلى حمل السلاح. وهذا ما يريده النظامُ أو أطرافٌ فيه، فهل تدرك المعارضةُ حجمَ كوارثها على الشارع؟

الحماية الدوليّة: حيرة أخلاقيّة ووطنيّة

يقف المرءُ المتفكّرُ في سيرورة الانتفاضة السوريّة أمام حيرةٍ أخلاقيّةٍ ووطنيّة. فمن جهة، هناك شعبٌ يتعرّض للقتل والسجن والذلّ بأبشع صوره، ومن حقّه أن يبحث عن الحماية. هنا يتفوّق الجانبُ الأخلاقيُّ على ما عداه، إذ مَنْ يلوم إنسانًا يستنجد لرفع السكّين عن رقبته؟ ومن يستطيع أن ينظّر عليه بالقول. «عيب عليك أن تطالب بحمايتك»؟ ثمة سفسطةٌ هنا لا معنى لها، خصوصًا أنّ مَنْ يشرب الأقداحَ ليس كمن يَعدّها!

ولكنْ من جهةٍ أخرى، ثمة حيرةٌ وطنيّة، تتمثّل في أنّ الدول التي ستنفّذ الحمايةَ الدوليّة ذاتُ مصالحَ تُناقض مصالحَ سورية الوطنيّة الديمقراطيّة العلمانيّة المانعة ـ وهذا ليس خاصّاً بمحورٍ دون آخر وكلُّنا يدرك أنّ الأمم المتحدة، حتى في ذروة إنسانيّتها، لم تكن يومًا إلاّ أداةً لتحقيق مصالح دولٍ بعينها تتقاسم ثرواتِ الشعوب (وثوراتِها) إنْ لم توجد قوًى وطنيّةٌ قادرةٌ على لجم هذا الغول القادم أما الدول التي تقف إلى جانب الانتفاضة بالتحديد، فهي دولٌ طالما دعمتْ إسرائيلَ ووفّرتْ لها شروطَ البقاء، وهي التي احتلّت العراقَ ونهبتْ ثرواتِه وتركتْه في مهبّ المجهول (نستثني هنا تركيا التي لها مصالحُ أخرى، على رأسها أن تصبح دولةً عظمى بعد عشر سنواتٍ كما صرح أوغلو)، وهي التي كانت تريد رأسَ المقاومة

الوحيدة التي أذلّت إسرائيل، وهي التي لا تريد من كلّ هذا الصراع في سورية سوى تأمين مصالحها ومصالح إسرائيل معها وفق تعويم النموذج الإخوانيّ في المنطقة، بشراكةٍ أمريكيّة ـ تركيّة ـ قطريّة. ولعلّ ما كتبه المفكّر الليبيّ محمد عبد المطلب الهوني، في رسالةٍ موجّهةٍ إلى أمير قطر، تشي بما يخطّطه الغربُ للمنطقة:

«فأنتم يا سموّ الأمير تدعمون فئةً من الشعب الليبيّ على غيرها من مكوّناته. واخترتم المتشدّدين من الإسلاميين، وكان اصطفاؤكم لهم ضدّ رغبة الأكثريّة الساحقة من شعبنا الذي يرفض التطرّف. وكان المؤمّل منكم أن تقفوا مع الوطن، لا مع فئة منه أيّاً كانت» (موقع الأوان عن موقع إيلاف، ٢٠١١/١٠/٥).

نعم، كيف يمْكن دولاً تدعم الانتفاضة حاليّاً، وكانت قد دعمتْ نظامَ الاستبداد عقودًا طويلة، أن تنصر الشعبَ السوريّ الذي يقف حائرًا بين نظام يقتله وخارج قادم لاقتلاع الوطن من جغرافيّته وقضاياه النبيلة وعلى رأسها فلسطين؟ والسؤال الأصعب. كيف تمْكن الاستفادةُ حقّاً من التحوّل في مواقف هذه الدول تجاه النظام، من دون الوقوع في أحابيلها؟

القوى الوطنيّة واستغلال الفراغ

عبر كلّ التحوّلات التي جرت في العالم، كان هناك على الدوام فراغٌ يتشكّل بين قوًى تتصارع في لحظات الأزمة وكانت القوى الوطنيّة الساعية إلى نيل حريّتها تستغلّ هذا الفراغ للمناورة وانتزاع حقوقها.

في بداية القرن العشرين، حاول الشريف حسين استغلالَ الفراغ المتشكّل بين أوروبا الناهضة والرجلِ العثمانيّ المريض. ولأنه لم يدركْ لعبةَ الأمم آنذاك، فقد خرج العالمُ العربيّ من استعمارٍ إلى استعمار آخر. وفي عهد الاستقلالات العربيّة، كانت الحداثة المبتورة التي جاء بها الاستعمارُ قد ولّدتْ هامشًا حرّاً في الداخل مكّن القوى الوطنيّة من بناء كوادرها في الداخل؛ وحين جاءت الحربُ العالميّة الثانية استغلّت تلك القوى الفراغَ الناشئ بين القوى الاستعماريّة المتصارعة، فنالت استقلالها، لتعودَ وتقعَ في شر استبدادٍ مكين. وفي أوروبا، تمكّن جنينُ التنوير من النموّ في الفراغ الحاصل بين السلطتين الدينيّة والملكيّة: فوُلدت الجمهوريّةُ التي أقصت الاستبدادَ الملكيّ، ووُلدت العلمانيّةُ التي أقصت الاستبدادَ الدينيّ

السؤال الآن: هل في مقدور القوى الوطنيّة السوريّة استغلالَ الفراغ الحاصل بين القوى العالميّة لكسر الاستبداد، من دون الوقوع في فخّ الدول الكبرى؟ الإجابة تتطلّب من القوى الوطنيّة أن تكون موحّدةً، وأن تمثّل الشارع حقّاً

أسئلة المعارضة

على المعارضين أن يدركوا أنّ أيّاً من مؤتمراتهم لا يحقّ له القولُ إنه يمثّل الانتفاضة. فإنْ أرادوا تمثيلَ الانتفاضة، فعليهم أن يتوحّدوا أولاً في إطارٍ جامع، على أن يكون الأساسُ هو ما عبّرتْ عنه تجربةُ «إعلان دمشق». أنّ معارضة الداخل هي العاملُ الحاسمُ في تشكيل المعارضة، على أن تلتحق بها معارضةُ الخارج وتتبع لها.

وعلى المعارضة (في حال توحّدها) أن تبحث في آليّات تجذير الانتفاضة وتقويتها على أرض الواقع بالتعاون مع قيادات الشارع، لا في البيانات والفيسبوك وشاشات الفضائيّات والمؤتمرات.

وعلى المعارضة أن تعمل على منع ذهاب الانتفاضة باتجاه السلاح أو الحرب الأهليّة التي باتت تشكل خطرًا حقيقيّاً بعد فشل النظام في إشعال الحرب الطائفيّة. وهذا يتطلّب من المعارضة ابتداعَ أساليبَ جديدةٍ لمقاومةِ النظام، تحافظ على سلميّة الانتفاضة، وتعمل على توسيع رقعتها ما أمكن، والاستفادةِ من ضغط الخارج على السلطة، من دون دعوة هذا الخارج إلى التدخّل في الشؤون الداخليّة، مع تحديد الحماية المطلوبة ـ شكلاً وطبيعةً وأوصافًا وبالتفاصيل ـ إنْ كانت ثمة صيغةٌ تحقّق ذلك فعلاً بل يطرح بعضُ المعارضين البحثَ في أشكال حمايات أخرى بعيدًا عن صفة «الدوليّة» (فليكن مفهوم «الحماية حاف» كما يقول المعارض لؤيّ حسين) عبر البحث في آليّات تطبيقها داخليّاً وبقوًى حيّة

كما يجب على المعارضة تقديمُ وثيقةٍ وطنيّةٍ جامعةٍ إلى السوريين بكافّة أطيافهم، تجيب عن أسئلةٍ كثيرةٍ باتت تُطرح، وأجوبتُها معلّقة في الفراغ: ماذا تعني الدولة المدنيّة؟ ولماذا غابت مفردةُ «العَلمانيّة» من خطاب المعارضة فجأةً؟* وهل في مقدور المواطَنة، التي تُعتبر أساسَ الديمقراطيّة، أن تتحقّق من دون اقترانها بالعَلمانيّة؟ وهل لتغييب العلمانية علاقةٌ بتعويم الإخوان المسلمين وفق ما يريده الغرب؟ وإذا صحّ ذلك، فلماذا هذا التنازلُ أمام الإسلاميين، على ما اشتكى من ذلك أكثرُ من معارضٍ كان على اطّلاع على «طبخات» المؤتمرات الخارجيّة؟ وهل من مصلحةٍ سورية فعلاً أن تكون فيها أحزابٌ طائفيّة دينيّة؟ أليس الإخوان حزبًا طائفيّاً بامتياز؟ وهل يعني هذا، في المقابل، حريّةَ تشكيل أحزابٍ علويّة ومسيحيّة ودرزيّة؟

ثم إذا كان من حقّ المعارضة محاسبةُ النظام ورموزه الفاسدة، فلماذا لا يحاسبون أيضًا الإخوانَ المسلمين على «طائفيّتهم،» وعلى وضع يدهم بيد الجزّار رفعت الأسد، وبيد رمز النظام الفاسد والمجهضِ الحقيقيِّ لربيع دمشق عام ٢٠٠٠ عبد الحليم خدّام؟ ألم تحوّلْ قياداتُ إخوانيّةُ الصراعَ في ثمانينيّات

* ـ راجع التحقيق الذي أجراه محمد ديبو في مكانٍ آخر من هذا العدد (الآداب)

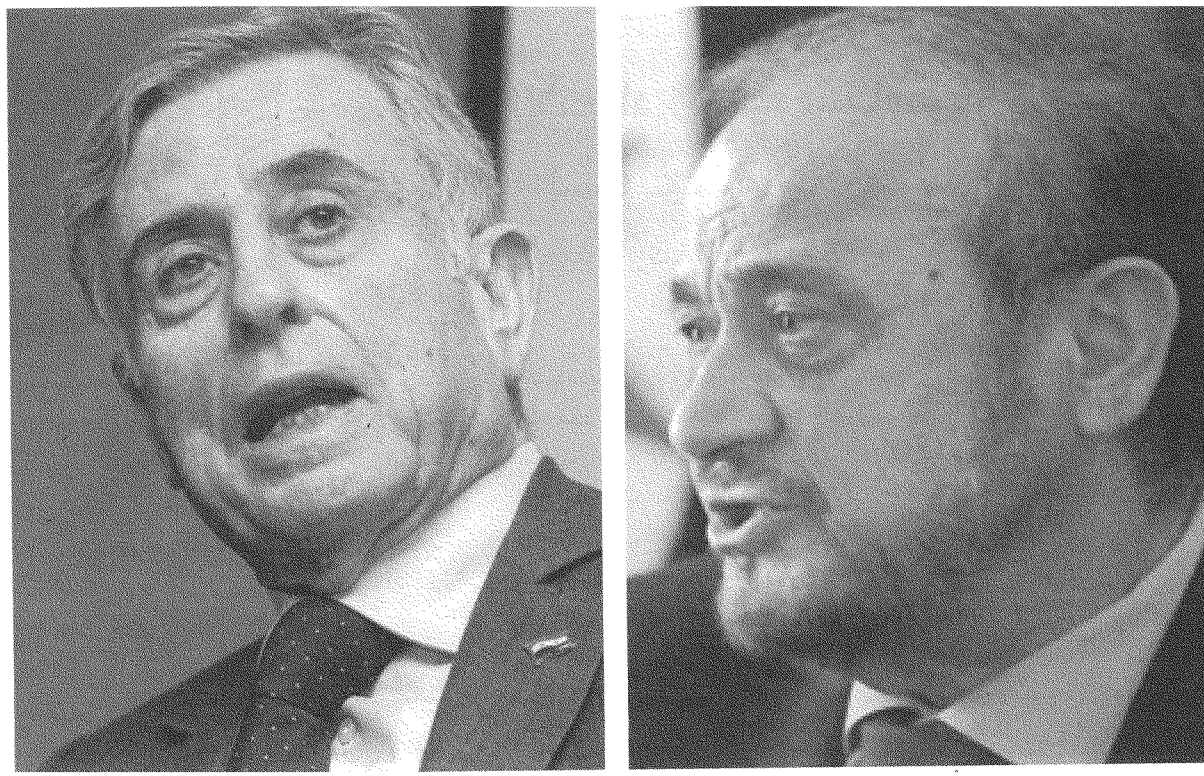

إذا كان من حقّ المعارضة محاسبةُ النظامْ ورموزه الفاسدة، فلماذا لا يُحاسَبون أيضًا الإخوانَ المسلمين، ورفعت الأسد، وخدّام؟

القرن الماضي من صراع سلطويّ إلى صراع مجتمعيّ طائفيّ؟ لماذا يعطى الإخوانُ صكّ براءة على بياض في دولة القوانين المقبلة، خصوصًا مع رفض صدر الدين البيانوني، المراقبِ العامّ السابق للإخوان، تحمّلَ أيّ مسؤوليّة عن وقائع عنفٍ كثيرةٍ كانت جماعتُه جزءًا منها، وفق ما ذكره حازم الأمين (**الحياة**، ٢٣/١٠/٢٠١١)؟ فلتُفتح الملفّاتُ جميعُها، وليحاكم الجميعُ إذن!

وهنا على المعارضة الوطنيّة أن تدرك أنّ موضوع الإسلاميين بات يثير الكثيرَ من التساؤلات، وخصوصًا بعد الغزل المعلن بينهم وبين الغرب: فالغنوشي طمأن الغربَ وأرضاه؛ وإخوانُ مصر لم يعلنوا أنهم سيلغون كامب ديفيد رغم أنّ الشعب المصريّ بأكثريّته يودّ ذلك. ورئيسُ المجلس الوطنيّ الانتقاليّ الليبيّ، مصطفى عبد الجليل، حدّد في احتفال «تحرير البلاد» أنّ ليبيا جمهوريّة إسلاميّة وأنّ أيّ قانون يعارض الشريعة (مثل قانون تحديد عدد الزوجات) سيتمّ تعطيلُه، متجاهلاً أنّ ذلك ما يحدّده صندوقُ الانتخاب لا هو يضاف إلى ذلك إلحاحُ تركيّ - أمريكيّ - قطريّ على النظام السوريّ كي يوافق على إشراك الإخوان في السلطة؛ وتتولّى محطّةُ الجزيرة القطريّة مهمّةَ تبيان أنّ الانتفاضة السوريّة ذاتُ ثقل سنّيّ إسلاميّ، في تجاهلٍ تامٍّ لحقائق الواقع!

وعلى المعارضة أن تحدّد رؤيتها من قضايا إقليميّة، تتعلّق بفلسطين والمقاومة وإيران وتركيا وروسيا والغرب، ولاسيّما أنّ الصراع الإقليميّ والدوليّ على سوريا عاملٌ حاسم من عوامل انتصار الانتفاضة أو موتها

أسئلة كثيرة لا يمكن الوقوفُ في منتصف إجاباتها لأنّ ثمة داخلاً سوريّاً قد يتحرّك وقد لا يتحرّك على وقع هذه الإجابات ومن دون تحرّكه لن تُحسم الأمورُ وطنيّاً، بل قد تُحسم خارجيّاً! على أننا نؤكّد أنّ وحدة المعارضة وضرورةَ أن تَطرح ما سبق أن اقترحناه لا يعنيان أنّ الأمور ستُحلّ بين ليلة وضحاها. إنّ الأمر لا يعدو أن يكون مجرّد خطوةٍ في الاتجاه الصحيح، بعيدًا عن بيع الشارع أوهامًا، كالقول إنّ اعتراف الغرب بالمعارضة ممثلاً شرعيّاً أو صدور قرار بالحماية الدولية سيوقفان القتلَ مباشرةً وستنتصر الانتفاضة! فالحال أنّ الانتفاضة السوريّة تواجه مناخًا صعبًا ومعقّدًا جدّاً يتمثّل في قوة النظام العسكريّة، وفي ارتباطاته بملفّات إقليميّة قد تفجّر المنطقة.

يقول البعض إنّ وحدة المعارضة أصعبُ من إسقاط النظام. إنْ صحّ ذلك، وبقيت المعارضة غيرَ قادرة على التوحّد في الوقت الذي يُقتل فيه المتظاهرون، فسيصبح شعارُ قرية كفر نبل («يسقط النظام، تسقط المعارضة ..») شعارَ المرحلة القادمة!

دمشق

محمد ديبو

كاتب سوريّ.

تحديات الانتفاضات العربية

الأبعاد الجيوسياسيّة الإقليميّة والدوليّة للأزمة السوريّة

□ جمال واكيم

في منتصف آذار الماضي اندلعتْ حركةُ احتجاجات في سورية مطالبةً بإسقاط النظام. وقد جاءت هذه الحركة في سياق ثورتين أطاحتا الرئيسين التونسيّ والمصريّ، تلتهما ثورةٌ في اليمن وأخرى في البحرين لا تزالان مستمرّتين، وأخرى في ليبيا أطاحت معمّر القذّافي. وبدا أنّ مصيرًا مماثلاً ينتظر النظامَ في سورية

لا شكّ في أنّ ما أدّى إلى الثورة في سورية أسبابٌ داخليّةٌ قويّةٌ نجمتْ عن أكثر من خمسة عقود من الحكم الأوتوقراطيّ (لا أربعة عقود كما يدّعي البعض) كما نجمتْ عن تفاقم الفساد، وعن اللبرلة الاقتصاديّة التي قادتها حكومةُ رئيس الوزراء محمد ناجي العطري وكان أبرزَ مهندسيها وزيرُ الاقتصاد عبد الله الدرْدري - وهي سياسةٌ ضَرّتْ بالدرجة الأولى فقراءَ الريف والمدن، عمادَ النظام طوال خمسة عقودٍ متواصلة.

إلاّ أنّ للأزمة السوريّة أبعادًا أخرى، إقليميّة ودوليّة، لعبتْ دورًا مؤثّرًا في محاولة استغلال حركة الاحتجاج هذه لتحقيق أهدافٍ سياسيّةٍ واستراتيجيّةٍ في إطار صراعٍ أوسع يشمل منطقة الشرق الأوسط. وهذا هو موضوعُ الصفحات الآتية

نطاق جيوسياسيّ مشظّى

عام ١٩١٨ هُزمت الدولةُ العثمانيّةُ في الحرب العالميّة الثانية، وتقاسمتْ بريطانيا وفرنسا ما تبقّى من الولايات العربيّة التابعة لتلك الدولة - ومن ضمنها بلادُ الشام التي تشمل الأردن وفلسطينَ ولبنانَ وسورية ومنطقةَ كيليكيا الواقعة جنوب تركيا الحاليّة ثمّ أدّت التطوّراتُ اللاحقة إلى إلحاق كيليكيا بتركيا، وإلى إقامة أربعة أقاليم باتت لاحقًا أربعَ دول هي سورية ولبنان وفلسطين والأردن وقُدّر لفلسطين أن تشهد نشوءَ دولة إسرائيل وأن تقع تحت احتلالها.

كانت سورية هي القطرَ الأكبرَ بين هذه الأقطار، إذ إنها تحتلّ معظمَ برّ الشام. ولذا فقد ورثتْ معظم المشكلات الجيوسياسيّة التي وسمت الشامَ منذ فجر التاريخ. فمنذ الألف الثالث قبل الميلاد قُدّر للشام أن تكون عقدةَ المواصلاتَ التجاريّة لبلادٍ ما بين النهرين والأناضول ومصر، وأن تكون ساحةَ صراعٍ بين هذه النطاقات الجيوسياسيّة الثلاثة. كما أنّ البادية السوريّة، التي كانت تبلغ قلبَ سورية عند الخطّ الممتدّ بين دمشق وحمص غربًا والفرات شمالاً، كانت امتدادًا لصحراء النفوذ وهضبة نجد، وبالتالي كانت تُشرّع الشامَ أمام تأثيراتٍ قادمةٍ من الجزيرة العربيّة. هكذا أضحت المنطقةُ الشرقيّةُ من الشام امتدادًا لبلادٍ ما بين النهرين، وباتت المنطقةُ الشماليّةُ تقع تحت سيطرة القوة المهيمنة على الأناضول، والمنطقةُ الجنوبيّةُ تقع تحت الهيمنة المصريّة المباشرة أو غير المباشرة، مع وجود تأثيراتٍ من الجزيرة العربيّة على شكل هجراتٍ بدويّةٍ كانت تأتي من الجزيرة لتستوطن الباديةَ السوريّة. كلّ هذا صعّب توحيدَ البلاد تحت سلطةٍ سياسيّةٍ واحدة إلاّ عندما كانت قوةٌ كبرى تسيطر على الشرق الأدنى. لذا كانت الشامُ موحّدةً أيّام الأشوريين والأمويين والعبّاسيين والأيّوبيين والمماليك والعثمانيين، ولكنّ القطر كان يتشرذم حين تتنازع الشرقَ الأوسطَ قوةٌ في الأناضول تواجه قوةً في العراق أو قوةً في مصر.[١]

نظام حافظ الأسد

عام ١٩٤٨ أُعلن رسميًّا عن ولادة النظام الرسميّ العربيّ بعد ثلاث سنواتٍ على انتهاء الحرب العالميّة الثانية، وعام على الإعلان عن بدء الحرب الباردة - وهو نظامٌ بدأ مسيرته بهزيمةٍ أمام الصهاينة أدّت إلى إقامة دولة إسرائيل

طوال الخمسينيّات والستينيّات كانت الحربُ الباردة تستعر في الوقت الذي كان فيه الأميركيون والسوفيات يحاولون اجتذابَ القوى الإقليميّة، وخصوصًا العراق وإيران وتركيا ومصر والسعوديّة وكان تنافسُ هذه القوى الإقليميّة بدوره يستعر للسيطرة على سورية. وهذا ما يفسّر سلسلةَ الانقلابات التي شهدتْها البلادُ ما بين عامَيْ ١٩٤٩ و١٩٧٠: فلقد عكستْ هذه الانقلاباتُ طبيعة الجمهوريّة العربيّة السوريّة التي أقيمت على نطاقٍ جيوسياسيّ تتنازعه قوًى إقليميّةٌ ودوليّةٌ منذ فجر التاريخ.

أدّت الانقلاباتُ إلى تعرّض المصالح الوطنيّة السوريّة للضرر، وأثّرتْ في تطوّرها الاقتصاديّ والسياسيّ. وقد انتهت هذه المرحلة بوصول حافظ الأسد إلى السلطة، إذ تمكّن من فرض الاستقرار في البلاد ثلاثة عقود متواصلة.

كانت الصيغة التي تمكّن بها حافظ الأسد من فرض سلطته تستند إلى ضبط التناقضات بين أطياف الشعب السوريّ - أي المجتمعات المدينيّة والطبقات

١ - جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا - الأبعاد الجيوسياسيّة لأزمة عام ٢٠١١** (بيروت دار المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١١)

كانت الصيغة التي تمكّن بها حافظ الأسد من فرض سلطته تستند إلى ضبط التناقضات بين أطياف الشعب السوريّ.

الاجتماعيّة والقبائل، لا الطوائف فقط وقد تمّ له ذلك عبر الإمساك بأجهزة الأمن، وعبر توزيع المغانم على فئات الشعب بفضل اقتصادٍ موجّهٍ من طرف الدولة.[1] كذلك استند الأسد، لاستقرار حكمه، إلى تنويع علاقاته الإقليميّة والدوليّة، بغيةَ اللعب على التناقضات بين هذه القوى. وما أفاده أيضًا هو استقرارُ الصيغة الإقليميّة بعد هزّات الستينيّات والسبعينيّات نتيجةً لتراجع حدّة الحرب الباردة.

على أعتاب النظام العالميّ الجديد

شهد العام ١٩٩١ حدثين بارزين كان لهما تأثيرٌ كبيرٌ على سورية ١) حرب الخليج الثانية التي تلت احتلالَ العراق للكويت، وكان من نتيجتها تدميرُ قوة العراق. ٢) انهيار الاتحاد السوفياتيّ وضمور نفوذ روسيا العالميّ لنحو عقدٍ من الزمن

الحدث الأول شكّل ضربة قويّة لما كان يعتبره الأسد عمقًا استراتيجيّاً لسورية في مواجهة إسرائيل، رغم العداوة بينه وبين الرئيس العراقيّ صدّام حسين. أما الحدث الثاني فأفقد سورية حليفَها الدوليّ الأول الذي اعتمدتْ عليه قرابةَ أربعة عقودٍ لمواجهة محاولات الغرب الهيمنةَ عليها. لذا شاء الأسد أن يعتمد سياسةً تقوم على كسب الوقت إلى أن تَظهر قوةٌ أو قوًى دوليّةٌ وإقليميّةٌ يمكنه أن يفيد من العلاقة معها لموازنة القوة الأميركيّة في الشرق الأوسط. ولهذا السبب تجنّب الأسد المواجهةَ مع الولايات المتحدة وحلفائها العرب، وسارع إلى الانضواء في التحالف الأميركيّ الذي شنّ الحربَ على العراق. كما ارتضى المشاركة في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي افتُتح في مدريد أواخر العام ١٩٩١، على الرغم من أنّ المؤتمر عُقد خلافًا للشروط السوريّة (وعلى رأسها مؤتمرٌ دوليّ برعاية الأمم المتحدة، مع اعتماد وفد عربيّ موحّد).

أثمرتْ سياسةُ كسب الوقت هذه نجاحًا نسبيّاً لسورية. فعلى الرغم من تراجع نفوذها الإقليميّ عقب التوقيع على اتفاقيّة أوسلو بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل، والتي تلتها اتفاقيّةُ وادي عربة بين الأردن وإسرائيل، وعلى الرغم أيضًا من تطبيع عدد من الدول العربيّة لعلاقاتها بتل أبيب؛ فقد تمكّنتْ سورية في ذلك الوقت من تفادي التوقيع على اتفاق سلامٍ مع إسرائيل يخالف مفاهيمَها للأمن القوميّ كما ظهرتْ خلال تلك الفترة أدوارُ عددٍ من القوى الإقليميّة والعالميّة، كفرنسا والصين وتركيا وإيران، إضافةً إلى استعادة روسيا أنفاسَها. وكلُّ ذلك مكّن الأسد من الحدّ من الضغوط الأميركيّة عليه

بشّار حافظ الأسد

في حزيران ٢٠٠٠ توفّي حافظ الأسد ليخلفه ابنُه بشّار في سدّة الرئاسة وكان الأب قد بدأ في إعداد ابنه باسل منذ مرحلةٍ مبكّرةٍ للاطّلاع على مختلف

١ ـ Perthes, **The Political Economy of Syria Under Assad** (London: IB. Tauris, 1993)

تفاصيل الحكم. لكنّ باسلاً قُتل في حادث سيّارة في بداية العام ١٩٩٤، فوقع الاختيارُ على بشّار ليَخْلفه، وجرى إعدادُه في مدّةٍ لا تتجاوز ستّ سنوات، ما جعله غيرَ مطّلعٍ بطبيعة الحال على الكثير من التفاصيل.

كان على بشّار الأسد عند تسلّمه الحكمَ أن يواجه جملةَ تحدّيات، أبرزُها تجاوزُ نفوذ الحرس القديم في النظام وقد تمّ له ذلك عام ٢٠٠٥ عبر إزاحة الرجل الثاني في نظام أبيه، عبد الحليم خدّام، ورجلِ الاستخبارات القويِّ النفوذ في لبنان، غازي كنعان، الذي قيل إنّه انتحر بعدما كُشف مخطّطُه للاستيلاء على الحكم في سورية.

أما التحدّي الثاني فتمثّل في التحوّلات الدوليّة والإقليميّة التي كانت تعني سوريةَ بشكل مباشر. فمع حلول العام ٢٠٠٠ ووصول جورج بوش الابن إلى السلطة في الولايات المتحدة، بدأ الأميركيون في تنفيذ مخطّطهم الرامي إلى إعادة تنظيم العالم بما يضمن تفوّقَهم على باقي القوى المنافسة ووفقًا لزبغنيو بريجنسكي، فإنّ على الولايات المتحدة السيطرةَ على الشرق الأوسط، الممتدّ من شواطئ الأطلسي في الغرب إلى حدود الصين في الشرق، لأنّ ذلك سيتيح لها إقامةَ منطقةٍ عازلةٍ بين أوروبا وإفريقيا، ودقَّ إسفينٍ (انطلاقًا من البلقان) بين أوروبا وروسيا، ومنْعَ روسيا والصين من بلوغ البحر المتوسّط أو المحيط الهنديّ.[١] ولقد شكّلتْ مرحلةُ جورج بوش محاولةَ الولايات المتحدة تنفيذَ مخطّطها هذا عبر اجتياح أفغانستان، فالعراق، بذريعتيْ محاربة «تنظيم القاعدة» وتدمير أسلحة الدمار الشامل المزعومة لصدّام حسين.

أدّى تصاعدُ مقاومة الاحتلال الأميركيّ في أفغانستان والعراق إلى عدم استتباب الأمر للأميركيين هناك. كانت واشنطن تعرف أنّ إيران وسوريا تدعمان المقاومتيْن، وكانت تأمل أن يتغيّر الوضعُ بما يدعم النفوذَ الأميركيَّ في المنطقة.

وكان قلبُ النظام في إيران أحدَ أهداف الإدارة الأميركيّة. أما بالنسبة إلى سورية فكان من أهداف الإستراتيجيّة الأميركيّة فكُّ ارتباطها بإيران، وإلحاقُها بتركيا والسعوديّة كمقدّمةٍ لإنهاء البعث وبشّار وتسليم الحكم إلى الإخوان المسلمين ليعيدوا رسمَ التوجّهات السوريّة بما يتوافق والتوجّهاتِ الأميركيّة في المنطقة.

ذلكم هو السبب الذي دفع بالأميركيين إلى قيادة حملةٍ دوليّةٍ على سورية عقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ وانسحاب الجيش السوريّ من لبنان. لقد كان الرهانُ، كما أعلن الرئيس جاك شيراك، هو أن يسقط النظامُ في سورية من تلقاء نفسه بعد الانسحاب من لبنان.[٢] لكنّ النظام صمد، الأمرُ الذي حتّم على الأميركيين تغييرَ مقاربتهم، معتبرين أنّ ضربَهم للمقاومة في لبنان سيمكّنهم من إفقاد سورية حليفًا قويّاً، فتزداد عزلةُ الأسد. إلا أنّ هذا الرهان فشل هو أيضًا بعد انتصار المقاومة في حرب تمّوز ٢٠٠٦.

سورية والربيع العربيّ

مع نهاية ولاية بوش الابن عام ٢٠٠٨، كانت الولايات المتحدة قد غاصت في حروبها في العراق وأفغانستان واستنزفت اقتصادَها. وكانت الآمالُ المعقودةُ على استثمار العراق ونفطِه قد خابت، فتفجّرتْ أزمةٌ اقتصاديّةٌ بدأتْ أميركيّةً ثم طالت عددًا كبيرًا من الاقتصادات العالميّة. هذا الأمر دفع الولايات المتحدة إلى أن تعي خطورةَ المرحلة التي وصلتْ إليها من التمدّد الزائد والمكلف الذي تحدّث عنه المؤرّخ بول كنيدي.[٣] ولهذا السبب بات الحلمُ بالسيطرة على الشرق الأوسط الأكبر دونه صعوباتٌ. ومن ثمّ بات على الولايات المتحدة أن تنسحب من بعض مناطق الاشتباك، على أن تحافظ على هدفها الإستراتيجيّ الأول، ألا وهو منعُ القوى البرّيّة الصينيّة والروسيّة من الوصول إلى البحر المتوسّط والمحيطات.[٤] وكانت إيران قد باتت نقطةَ تقاطع روسيّ ـ صينيّ لتحقيق اختراقٍ في الشرق الأوسط الأميركيّ في ظلّ عجز السعوديّة ومصر عن تشكيل ائتلافٍ يقف في وجه تمدّدها على ضفاف شرق المتوسّط والبحر الأحمر عبر علاقاتها بسورية وحزب الله وحماس وحوثيّي اليمن. وكان على الولايات المتحدة اعتمادُ حليفٍ يمسك بالشرق الأوسط لصالحها، فاستغلّتْ علاقتها الطيّبة بالجماعات الإسلاميّة منذ الخمسينيّات. وكان يمكن وفقًا للحسابات الأميركية أن يحتوي الإسلامُ السنّيُّ إسلامَ إيران الشيعيّ، وأن يشكّل تسليمُ الحكم في الدول العربيّة وتركيا إلى الإسلاميين سدّاً منيعًا في وجه إيران، ومن ثم في وجه وصول الصين وروسيا إلى المتوسّط والمحيط الهنديّ، ووصولِ أوروبا إلى قلب إفريقيا. وكان الدور المرسوم لتركيا في ظلّ حزب العدالة والتنمية هو أن تقود العالمَ العربيَّ ضمن هذا التوجّه، فتتّحد ثلاثُ عواصم سنّيّة (أنقرة والرياض والقاهرة) في مثلّثٍ يمنع الاختراقَ الإيرانيَّ في اتجاه المتوسّط. وكان حزب العدالة والتنمية ينسجم مع هذه التوجّهات التي عبّر عنها وزيرُ الخارجية أحمد داود أوغلو في كتابه **العمق الإستراتيجيّ**[٥] وفي هذا الإطار كان الربيعُ العربيّ في تونس ومصر وليبيا

١ ـ راجع زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، ترجمة أمل الشرقي (عمّان الأهليّة للنشر، ١٩٩١)

٢ ـ راجع Vincent Nouzille, **Dans les secrets des presidents** (Paris: Fayard, 2010)

٣ ـ راجع Paul Kennedy, **The Rise and Fall of Great Powers** (London: Vintage, 1989)

٤ ـ راجع Nicholas Spykman, **America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power** (NY: Transaction Publishers, 2007)

٥ ـ راجع أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجيّ ـ موقع تركيا ودورها في الساحة الدوليّة**، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل (بيروت الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ٢٠١٠)

التصوّر الفرنسيّ ـ الأميركيّ قلب النظام السوريّ لأنه يشكّل اختراقًا للمثلّث السنّيّ في وجه التمدّد الإيرانيّ ومِنْ خلفه التمدّد الصينيّ والروسيّ

واليمن، في جزءٍ منه، عمليّةَ نقلٍ للسلطة إلى قوةٍ جديدةٍ، هي الإخوانُ المسلمون، يمكن أن تؤدّي الدورَ المطلوبَ منها في ضبط المنطقة لصالح الأميركيين في مواجهة أوروبا وروسيا والصين.

في سورية كانت الاحتجاجاتُ التي اندلعتْ ناجمةً عن عوامل داخليّة كثيرة، أهمُّها ترهّلُ بنية السلطة بعد أكثر من خمسين عامًا من حكم المخابرات (حتى قبل أن يتسلّم حافظ الأسد السلطة) إضافةً إلى حركة اللبرلة السريعة للاقتصاد بعد عام ٢٠٠٥ على ما ذكرنا سابقًا. إلا أنّ الجانب الإقليميّ والدوليّ من الأزمة لا يقلّ عن حجم الأزمة الداخليّة. ففي حزيران ٢٠٠٤ تبيّن أنّ شيراك تخلّى عن سياسة ديغول القائمة على استقلاليّة القرار الفرنسيّ في السياسة الخارجيّة، وكان على فرنسا أن تنضوي تحت جناح السياسة الأميركيّة وأن تلعب دورًا مساندًا لها في الشرق الأوسط [١] وكان التصوّر الفرنسيّ ـ الأميركيّ يقوم على قلب النظام السوريّ لأنه يشكّل اختراقًا للمثلّث السنّيّ الذي يجب أن يقف في وجه التمدّد الإيرانيّ ومن خلفه التمدّد الصينيّ والروسيّ [٢]

الخلاصة

للأزمة التي تعصف بسورية منذ آذار ٢٠١١ أسبابُها الداخليّة القويّة. فلقد بات النظامُ عاجزًا عن أن يَحْكم بالصيغة التي حكم بها طوال عقود، وكان لزامًا عليه القيامُ بعملية إصلاح عميقةٍ لبنى مؤسّسات الدولة، وفتحُ الحياة السياسيّة أمام المشاركة الشعبيّة، والّحدُّ من تراجع الأوضاع المعيشيّة نتيجةً لسياسات اللبرلة الاقتصاديّة المعتمدة. وترافقت الأزمةُ الداخليّة مع تحوّلاتٍ في السياسة الدوليّة كانت ساحتها الرئيسة هي الساحة العربيّة بشكلٍ عامّ، وسورية بشكلٍ خاصّ. بل إنّ الأزمة الداخليّة عزّزتْ من فرص «التدخّل» الخارجيّ في الأزمة السوريّة بسبب عدم امتلاك النظام السوريّ لديناميّة الفعل والمواجهة ويعود ذلك إلى غياب مشروع مستقلّ تحمله الدولُ العربيّة. فما نراه قائمًا على الساحة العربيّة إنما هو مشاريعُ إيرانيّة وصينيّة وروسيّة، في مواجهة مشاريع أميركيّة وأوروبيّة وتركيّة

ستبقى الأزمة والانقسامُ والتبعيّةُ لهذه المشاريع الدوليّة تعمّ الدولَ العربيّة إلى حين استعادة مشروع مستقلّ عن مشاريع القوى التي ذكرناها سابقا ويحفظ مصالحها.

بيروت

جمال واكيم

أستاذ العلاقات الدوليّة ورئيس قسم الإعلام في الجامعة اللبنانيّة الدوليّة صدر له **سورية ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وصراع القوى الكبرى على سوريا ـ الأبعاد الجيوسياسيّة لأزمة العام ٢٠١١.**

١ ـ راجع ريشار لابيفير، **التحوّل الكبير** (بيروت. دار الفارابي، ٢٠٠٨)

٢ ـ راجع فنسان نوزي، مرجع سابق.

تحديات الانتفاضات العربية

الثورة الشعبيّة في سوريا: مخاطرُ اليوم وتحدّياتُ الغد

□ بكر صدقي

أتاح التتابعُ الزمنيّ لاندلاع ثورات الربيع العربيّ، منذ مطلع ٢٠١١، رؤيةً متزامنةً لمراحلها، وإنْ حَملت الثورةُ في كلّ بلد خصوصيّاتِها. هكذا أمْكن سوريين معارضين، في الأسبوعين الأولين من الثورة السوريّة، أن يكتبوا على صفحاتهم الفيسبوكيّة: «هذا الفيلمُ شاهدناه من قبل،» وذلك تعليقًا على إجراءاتٍ أعلن عنها النظامُ لامتصاص النقمة الشعبيّة، أو تعليقًا على الرواية الرسميّة العجيبة لما يجري.

ويتيح التلفزيونُ اليوم، بتقنية تقسيم الشاشة، مشاهدةً عيانيّةً متزامنةً للصراعات السياسيّة المحتدمة في تونس، ولمحاكمةِ مبارك وعائلته، وللأحداث المتتابعة في ليبيا، وللمظاهرات الحاشدة في اليمن، ولمجازر الأجهزة الحاكمة في سوريا ضدّ المتظاهرين السلميين. ويحْدث أن يقطعَ التلفزيونُ نشرةَ الأخبار هذه لينقل خطابًا للرئيس الجزائريّ أو الملك المغربيّ، يعلنان فيه عن إجراءاتٍ إصلاحيّة استباقيّة درءًا لاندلاع ثورة شعبيّة في بلديهما. وفي المقابل يسعى المدافعون عن الطُّغَم الفاسدة الحاكمة إلى استغلال الفوضى التي تلي سقوطَ هذا الرئيس، أو ذاك، للتخويف من عواقب الثورة، ودفاعًا عن النظام القائم، وتغنّيًا بنِعَم «الاستقرار» المزعوم.

هنا محاولة لقراءة المخاطر المحتملة التي تتربّص بالثورة الشعبيّة في سوريا اليوم، ولقراءة بعض التحدّيات التي قد تواجهها بعد سقوط النظام.

رهابُ العنف والحربِ الأهليّة والتطرّفِ الإسلامويّ

هناك شراكةٌ بين الدول الغربيّة الفاعلة، والنظام السوريّ، وقسم من الرأي العام المحليّ، في التخويف من «مخاطر» ينطوي عليها التغييرُ في سوريا.

هكذا تنطلق القوى الغربيّةُ من رؤيةٍ استشراقيّةٍ ترى في المجتمع السوريّ «فسيفساءَ» من الجماعات الدينيّة والإثنيّة والمذهبيّة، معرَّضةً للاشتعال إذا رُفع عنها غطاءُ الاستبداد. أما النظام فقد سعى جاهدًا، منذ بداية الثورة في سوريا، إلى إشعال هذا الفتيل فعلاً، سواءٌ من خلال تجييشه الإعلاميّ، أو من خلال عمليّاتٍ نوعيّةٍ لأجهزته (كالاغتيالات الموجّهة إلى أهدافٍ محدّدة). وأخيرًا هناك الذاكرة الجمعيّة السوريّة التي استعادت الصراعَ الداميَ في مطلع الثمانينيّات بين النظام والطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين، وكان صراعًا شهد استهدافاتٍ طائفيّة.

لكنْ، هل ينطوي التغييرُ في سوريا فعلاً على هذه الاحتمالات؟

الواقع أنّ الثورة الشعبيّة المستمرّة في سوريا منذ أكثر من سبعة أشهر قد أجابت، بسلوكها العمليّ، بالنفي. فالمتظاهرون متمسّكون بسلميّة حركتهم بإصرارٍ مدهش، على رغم السلوك المتوحّش للنظام في مواجهتهم. لقد فعل النظامُ كلَّ ما يمكن فعلُه لدفع الثائرين إلى الردّ بعنفٍ على عنفه، ولو فعلوا لما لامهم أحدٌ: فالردّ على العنف بالعنف، دفاعًا عن النفس، يَمْلك كلّ مبرِّراته الأخلاقيّة. بيْد أنّ السوريين امتلكوا نضجًا رائعًا، فأدركوا أنّ الانزلاق إلى العنف يعني مقتلَ الثورة، لكون الخصم متفوّقًا في هذا الميدان بكلّ وضوحٍ ولا روادعَ أخلاقيّة أو وطنيّة لديه.

من جهةٍ أخرى، شهدتِ الشهورُ الماضيةُ انشقاقاتٍ متزايدةَ الاتساع من الجيش، ويُعتَقَد أنّ عدد الجنود والضبّاط المنشقين بلغ الآلاف. فالطغمة الحاكمة، التي فشلتْ في القضاء على الثورة بالقمع «العاديّ» من خلال المخابرات والشبّيحة، زجّت بالجيش في عمليّات قمع استُخدمتْ فيها الدبّاباتُ والعرباتُ المصفّحة والطيرانُ والسفنُ الحربيّة، بهدف القضاء على البؤر المشتعلة على امتداد أرض الوطن. ويَحدث أن يَرفض جنودٌ الأوامرَ بإطلاق النار على المتظاهرين السلميين ـ وهذا هو السلوكُ الطبيعيّ المتوقّع ممن ينتمون إلى الشعب ويُفترض فيهم حمايتُه من المخاطر، لا الاعتداءُ عليه. وهناك أدلّةٌ متواترةٌ على قتل الجنود الرافضين لإطلاق النار على الشعب الأعزل، بطلقةٍ في الرأس، وغالبًا من الخلف. وهكذا لا يبقى أمام أولئك الجنود الوطنيين، ممن لديهم نيّةٌ لعصيان أوامر قمع المتظاهرين، إلاّ الانشقاقُ والفرار، وبعضُهم مع سلاحه الفرديّ. كذلك تحدث احتكاكاتٌ بين أجهزة المخابرات وأفراد الجيش. الأولى تمثّل الطغمةَ الحاكمةَ وتنفّذ سياستَها القمعيّة، لكنها غيرُ قادرة على فعل ذلك من دون مساعدة الطرف الثاني، أيْ أفراد الجيش؛ وهي تعامل الجنودَ بفوقيّةٍ واستعلاءٍ يدفعان هؤلاء إلى التمرّد والاشتباك معها ومع الشبّيحة (الميليشيات المدنيّة المسلّحة).

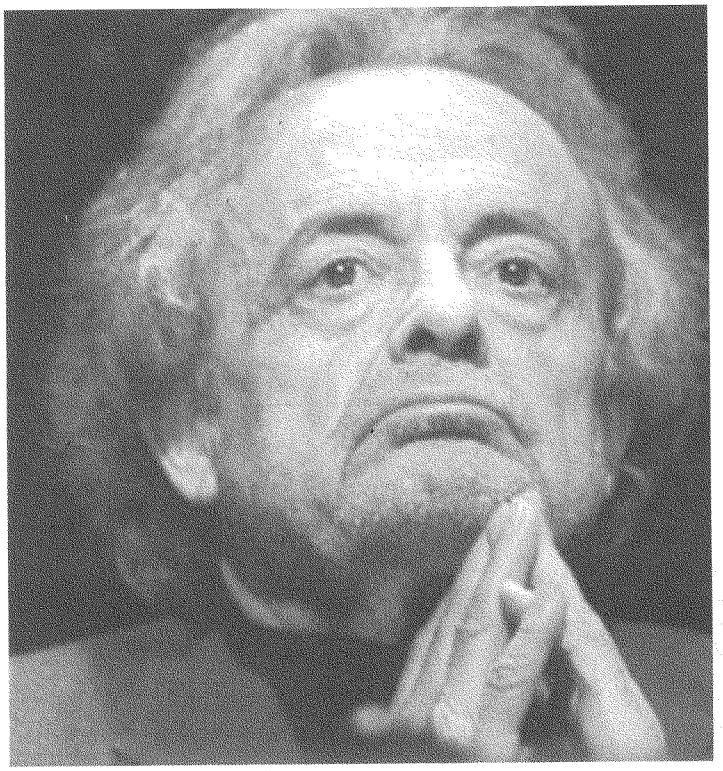

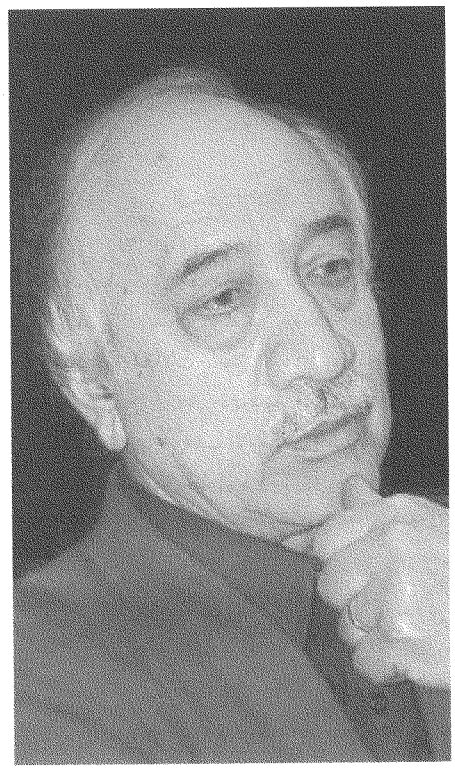

هناك إيديولوجيون تخصّصوا في التهويل من الخطر الإسلاميّ في سوريا ما بعد الأسد، من أبرزهم الشاعر أدونيس والمفكّر فراس السوّاح .

الخلاصة أنه تشكّلتْ منظّماتٌ عسكريّةٌ من الضبّاط والجنود المنشقّين، أعلنتْ تمرّدَها على النظام الحاكم، وانحيازَها إلى الشعب وثورته، وعزمَها على القتال ضدّ التشكيلات العسكريّة الموالية للنظام. لقد تسلّحت الثورةُ فعلاً في شقٍّ منها، ولكنها حافظتْ على سلميّتها على العموم. وخلاصةُ الخلاصة أنّ شعبًا قاوم كلّ إغراءات اللجوء إلى العنف، على مدى أكثر من سبعة أشهر من القمع المنفلت ـ الذي بلغ حدّ تقطيع أوصال المعتقلين، وانتزاع حناجرهم، واختطافِ شقيقات الناشطين، والتنكيلِ بأهالي فنّانين وطنيين لم تطُلْهم أيديهم ـ هو شعبٌ يمكن الركونُ إلى وعيه الرفيع في عدم الانزلاق إلى العنف أو الاقتتال الطائفيّ

وبصدد هذا الخطر الأخير، فقد استمات النظامُ في إشعال فتيل حرب طائفيّة، ظنّاً منه أنها طوقُ نجاته، فشرعن قمعَه المنفلتَ بذريعة الحفاظ على «السلْم الأهليّ » فهو يعتقد أنه سيكسب تعاطفَ العالم إنْ هو قمع أطرافَ صراعٍ طائفيٍّ مفترض؛ إضافةً إلى ثقته بأنّه متمرّسٌ في هذا النوع من العمليّات بعد «ولايةٍ ناجحةٍ» له على لبنان أثناء الحرب الأهليّة وما بعدها، على مدى ثلاثة عقود فقد وَصفتْ بثينة شعبان، مستشارةُ الأسد، في أوّل ظهورٍ إعلاميّ لها ـ ولأيّ ناطق سلطويّ على الإطلاق ـ منذ بداية الثورة، وقبل أيّام قليلة من أوّل خطاب لبشّار الأسد بعد الثورة، ما يجري في سوريا بمؤامرة لإشعال فتنةٍ طائفيّة. وجرى ذلك في توقيتٍ واحدٍ مع بداية التشبيح في مدينة اللاذقيّة، ذاتِ التركيبة السكانيّة المتنوّعة وكانت مظاهراتٌ شعبيّةٌ كبيرةٌ قد خرجتْ في تلك المدينة قبل أيّام على تصريحات شعبان، وضمّت أفرادًا من جميع الانتماءات ونخبًا ثقافيّةً بارزة، فبدأ التشبيحُ على الفور بإطلاق التهديدات بمجازر ذات طابع طائفيّ. صحيح أنّ إشعال نار الفتنة فشل بفضل الوعي الشعبيّ الناضج، لكنّ نظام الشبّيحة حقّق شيئًا من النجاح بتحييد القسم الأكبر من سكّان المدينة من انتماءٍ مذهبيّ محدد

وتكرّرتْ محاولاتُ إشعال الفتنة الأهليّة في الأشهر التالية في مدينة حمص بصورة رئيسة، وهي البؤرةُ الأقوى للتظاهرات السلميّة. هنا أيضًا كانت حكمةُ الشعب والناشطين الميدانيين أقوى من خبث الأجهزة، فماتت تلك المحاولات في مهدها.

ولكنْ، هل هناك ضمانة من عدم انزلاق الوضع إلى فتنة أهليّة؟

هنا أيضًا، كما بصدد خطر العنف، سطّر السوريون مأثرةً وطنيّةً مدهشة. فمن رأى، مثلاً، الڤيديو الشهير الذي يصوّر تنكيلَ الشبّيحة برجال قرية البيضا، قرب بانياس، لا بدّ أن يدرك عظمة هذه الملحمة الوطنيّة. تقول رواياتٌ موثوقة إنّ كثيرًا من الشبّيحة، الذين كانوا يدوسون على رؤوس رجال البيضا المكبّلي الأيدي، هم من سكّان القرى المجاورة، ومن انتماءٍ مذهبيٍّ محدّد ويَستخدم النظامُ، عمومًا، رجالاً من هذا الانتماء لأعمال التنكيل الأكثر وحشيّةً وقذارةً.

كالتعذيب وتقطيع الأوصال واغتصاب النساء وقتل الأطفال. والغاية من ذلك توريطُ جماعةٍ مذهبيّةٍ بكاملها بوزر جرائمه، وتوريطُ الشعب الثائر بأعمال ثأريّة ذات طابع أهليّ.

وفي وجه آخر من وجوه تشجيع النظام على الانشطارات العموديّة في قلب الشعب السوريّ، لا بدّ من ذكر سياسة النظام تجاه أكراد البلاد فقد سارع، منذ الخطاب الأول للأسد، إلى إعادة الجنسيّة السوريّة إلى قسمٍ من المحرومين منها منذ الستينيّات. وجاء ردّ نشطاء المظاهرات في القامشلي وعامودا وغيرهما من مدن منطقة الجزيرة ذات الغالبيّة السكّانيّة الكرديّة بأنْ رفع المتظاهرون الكرد، في اليوم التالي، لافتاتٍ كتبوا عليها «لا نريد الجنسيّة، مطلبنا هو الحريّة!» في تضامنٍ وطنيٍّ رائعٍ مع مدينة درعا المنكوبة.

ثم حافظ النظامُ طوال الأشهر اللاحقة على مواجهةٍ سلميّةٍ للمظاهرات السلميّة في تلك المنطقة، رغبةً منه في عدم استفزاز الأكراد لكي تبقى مظاهراتُهم ضمن حدودٍ ضيّقة. وفي بلدة عين العرب، في محافظة حلب، حثّ رجالُ الأمن النشطاءَ على رفع علم كردستان بدلاً من العلم السوريّ. لكنّ المتظاهرين الكرد خذلوا النظام في هذه المحاولة أيضًا وهتفوا في مظاهراتهم: «الشعب السوري واحد!»

لكنْ على الرغم من كلّ هذا الصمود البطوليّ للشعب السوريّ الأعزل أمام آلة قمع جهنميّة طالت عشرات آلاف السوريين قتلاً وتشريدًا واعتقالاً، يمكن القولُ إنّ مخاطر العنف والصراع الطائفيّ لا يمكن استبعادُها تمامًا. وتحقّقُ هذه المخاطر يرتبط بعامل اليأس الذي قد يتسلّل إلى قلوب السوريين أو بعضهم. فإذا تمكّن النظامُ من القضاء على المظاهرات السلميّة تمامًا ـ وهذا مستبعدٌ إلى هذه اللحظة ـ فمن المحتمل أن يدفع اليأسُ وتراكمُ الضغينة تجاه وحشيّة النظام بعضَ السوريين إلى التسلّح وتشكيل منظّماتٍ سريّةٍ لمقاتلة النظام أو الانضمام إلى المجموعات العسكريّة المنشقّة من الجيش. فإذا وصلت الأمورُ إلى هذه النقطة، خرجتْ أيضًا عن نطاق سيطرة العقل، وبات من المحتمل أن ينزلق الوضعُ إلى صراعاتٍ أهليّة، خاصةً أنّ النظام متورّط في الحرب الأهليّة أصلاً منذ بداية الثورة، ولكنْ من طرفٍ واحد (هو بالذات).

هذا، وتمارس وسائلُ إعلام النظام تجييشًا طائفيّاً رأينا بعضَ ثماره في أحقادٍ وغرائزَ منفلتةٍ ضدّ المتظاهرين، على شاشات التلفزيون وصفحات الفيسبوك.

وماذا عن الخطر الإسلاميّ المفترض؟

هناك إيديولوجيون تخصّصوا في التهويل من الخطر الإسلاميّ في سوريا ما بعد الأسد، من أبرزهم الشاعر أدونيس والمفكّر فراس السوّاح وغيرُهم من سوريين وعرب أقاموا فرضيّتَهم على قائمتين: تجربة الثمانينيّات الدامية في سوريا، ورؤية استشراقيّة سكونيّة للشرق الإسلاميّ عرّفَتْ شعوبَه بدلالة الدين والمذهب (تمكن العودةُ في هذا الصدد إلى مقالات ياسين الحاج صالح في نقد النزعة الثقافويّة التي يتشاطرها هؤلاء المثقفون) وفي تهويلهم الراهن من الخطر الإسلاميّ استلهامٌ إضافيّ من الإسلاموفوبيا [رُهاب الإسلام] التي شاعت في الغرب في العقد الذي تلا غزوةَ الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١.

بيد أن الواقع هو أنّ «الشرق الإسلاميّ» المفترض ينطوي اليوم على خياراتٍ متنوّعة تشمل طيفًا واسعًا من الأنظمة السياسيّة والاجتماعيّة، تتراوح بين النموذج الثيوقراطيّ (كما في إيران) والنموذج الديموقراطيّ العلمانيّ (كما في تركيا). كذلك لدينا مروحةٌ واسعةٌ من الحركات الإسلاميّة تتراوح بين الجهاديّة التكفيريّة المتطرّفة (كتنظيم القاعدة) والمحافظة المعتدلة (كحال حزب العدالة والتنمية التركيّ). وبالنسبة إلى سوريا على وجه الخصوص، يمكن في هذا الصدد تسجيلُ الملاحظات الآتية:

على مستوى الجمهور المشارك في الثورة السلميّة، هناك تديّنٌ معتدل وغيرُ مسيّس، لاحظنا دورًا بارزًا فيه لأنصار اللاعنف. من أبرز دعاته جودت سعيد؛ ومن أبرز نشطائه الشهيد غيّاث مطر، الذي قُتل تحت التعذيب في أقبية المخابرات الجويّة، وهو الذي كان قد ابتكر في داريّا تقليدًا تمثّل في تقديم زجاجات الماء مع وردة إلى قوات القمع. وبخلاف المظاهر والأوهام، لا تتمتّع جماعةُ الإخوان المسلمين في سوريا بشعبيّةٍ واسعة بين جمهورها المفترض من المسلمين السنّة. إنّ التنوّع الاجتماعيّ وتنوّع أنماط حياة السوريين لا يسمحان بسيادة نظامٍ إسلاميّ. تضاف، إلى ذلك، ذاكرةُ السوريين الجمعيّة التي حمّلَتْ قسمًا من الجماعة (طليعتها المقاتلة تحديدًا) قسطًا من المسؤوليّة عن أحداث الثمانينيّات الدامية والعقود المظلمة التي تلتها من تغوّل الأجهزة الأمنيّة وتكريس طقوس عبادة الفرد وإلغاء السياسة والاجتماع البشريّ لصالح تفكّكٍ اجتماعيّ وحالةٍ من الرعب المعمّم والفساد المنفلت من عقاله، تُوِّجتْ بإلغاء المبدأ الجمهوريّ وإقامة نظامٍ عائليٍّ وراثيّ.

أما ما يروِّج له النظامُ من «جماعات سلفيّة تكفيريّة» أو «جهاديّة،» فهو اختلاقٌ مخابراتيّ بمعنيين: ١) فمن جهة، شجّعت الأجهزةُ جماعاتٍ منها في صراع النظام ضدّ الاحتلال الأميركيّ للعراق، كما في الهجوم على السفارات الغربيّة في دمشق، وفي الأحداث الدامية في مخيّم نهر البارد قرب طرابلس بلبنان. ٢) ومن جهةٍ ثانية، اختلق إعلامُ النظام، في المرحلة الأولى من الثورة السوريّة، خبرَ وجود جماعاتٍ سلفيّةٍ في درعا وحمص وبانياس تهدف، في زعمه، إلى إقامة إماراتٍ إسلاميّة. هذه الرواية الملفّقة، التي غابت لاحقًا لصالح رواية «الجماعات المسلّحة الإرهابيّة،» كانت موجّهةً في الدرجة الأولى إلى الأقليّات الدينيّة والمذهبيّة في سوريا لحشد تأييدها. وربما شعر النظامُ أنّ الهدف من هذه الكذبة قد تحقّق إلى حدٍّ معقول، فتخلّى عنها لصالح الرواية الثانية الموجّهة إلى المجتمع الدوليّ.

الشهيد غيّاث مطر

تحدّيات اليوم التالي

يتوقّف نوعُ التحدّيات على الطريقة التي سيسقط بها النظام. من المحتمل أنّ النظام لن يستسلم ويغادر السلطة مهما اتّسعتْ رقعةُ الاحتجاجات السلميّة، ومهما امتدّ صمودُها في الزمن وليس من المحتمل أن تنجح المجموعاتُ المنشقّة من الجيش في إطاحته بالقوة. وهناك عاملان يتفاقمان باطّراد، وسوف يزيدان من ضعف النظام، هما: الأزمة الاقتصاديّة، وتفكّكُ المؤسّسة العسكريّة. لكنّ العامل الحاسم قد يكون تحقيقَ إجماع عربيّ ودوليّ على عزل النظام واعتباره عصابةً خارجةً على القانون، وعلى الاعتراف بالمعارضة السوريّة ممثّلاً شرعيّاً وحيدًا للشعب السوريّ، بما يعنيه ذلك من انتقال الدولة التي اختطفها النظامُ إلى أصحابها الحقيقيين. ويؤمّل، في حال وصول الضغوط العربيّة والدوليّة إلى هذه المرحلة، أن تتفكّك بقايا القاعدة الاجتماعيّة الموالية للنظام، فينهار قبل حدوث تدخّل عسكريّ خارجيّ محتمل.

في جميع الأحوال سيجد السوريون أنفسهم، في اليوم التالي لسقوط النظام، في مواجهة ركام دولةٍ عمل النظامُ بدأبٍ على تدمير أسسها على مدى أربعة عقود. سيكون عليهم، أولاً، بناءُ جهاز أمن وطنيّ يحمي البلادَ من مخاطر انفلات العنف والفوضى ـ وليست هذه المهمّة بالسهلة أو العادية بالنظر إلى أنّ الأجهزة الموجودة أوغلتْ في العنف ضدّ الشعب، وأوغلتْ في الفساد، وكانت عقيدتُها غير المعلنة هي العداء للشعب. وسيتعيّن على السوريين، ثانيًا، الخروجُ من وضع اقتصاديّ مشوّش ومقلق قبل الشروع في معالجةٍ طويلةِ الأمد لأمراض الاقتصاد السوريّ وسيواجه السوريون، ثالثًا، تحدّي بناء جيش وطنيّ جديد على أنقاض الجيش القائم الذي تورّط كثيرٌ من عناصره في حربٍ داخليّةٍ على الشعب السوريّ وأخذ يتفكّك وسيحتاج جهازُ القضاء، رابعًا، إلى إعادة بناء لإعادة الاعتبار إلى مفهوم العدالة وسيادة القانون. وفي غضون ذلك سيخوض السوريون معركة إقامة النظام الديمقراطيّ المدنيّ العلمانيّ.

لقد نجحت الثورة إلى الآن في إعادة الاعتبار إلى الشعب وإرادته، مقدّمةً لاستعادة سيادته. ويؤمّل أن يستعيد وحدته بعد إطاحة النظام. وستبقى عليه، إذن، إعادةُ بناء الدولة.

دمشق

بكر صدقي

كاتب سوريّ